

جذور القضية الكردية في سورية وآفاقها

د. عبدالباسط سيدا

جامعة أوبسالا - السويد

الملخص:

يعود الاهتمام البريطاني، الفرنسي، إلى جانب الاهتمام الروسي، بمنطقة الشرق الأوسط إلى أواسط القرن الثامن عشر. ويُشار هنا بصورة خاصة إلى الصراع الفرنسي البريطاني القوي على مصر في عهد نابليون. وإلى الموقف البريطاني الداعم للسلطات العثمانية في مواجهة حملة إبراهيم باشا على سورية. وكان من الواضح أن فرنسا تركز على الساحل السوري، ولبنان على وجه التحديد؛ في حين أن بريطانيا كانت تهتم كثيراً ببغداد والقسم الجنوبي من العراق ومنطقة الخليج ومصر، وكل ذلك في سبيل سلامة الطرق التجارية المؤدية إلى الهند وبقية المستعمرات.

مقدمات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤

عوامل عدة مهدت لنشوب الحرب العالمية الأولى من أهمها:

تنامي الروح القومية، والمنافسة في ميدان الانتاج الصناعي وتصريفه، وسباق التسلح، إلى جانب سياسة الأحلاف. كل هذه العوامل أدت إلى بلورة النزعة الاستعمارية التي تجسدت في العمل من أجل تقاسم المناطق التي كانت خاضعة أو تابعة للدوة العثمانية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وكانت كردستان من بين أكثر المناطق التي المتضررة نتيجة الاتفاقيات الدولية التي انتهت بتوزيعها بين أربعة أقسام.

اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦

كانت اتفاقية سايكس - بيكو السرية بين كل من بريطانيا وفرنسا، ومن ثم روسيا التي انضمت إليهما لاحقاً ولكنها انسحبت نتيجة اندلاع الثورة الاشتراكية فيها عام ١٩١٧. تجسيدا

لتقاطع المصالح الاستعمارية. فقد اتفقت مختلف الأطراف على تقاسم المناطق التي كانت خاضعة أو تابعة للدولة العثمانية.

الدور البريطاني - الفرنسي في ترسيم حدود كردستان سورية

كانت ولاية الموصل، بالإضافة إلى المناطق الجنوبية الغربية من كردستان، بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، جزءاً من منطقة الانتداب الفرنسي. لكن هذه الاتفاقية خضعت لتعديلات عديدة نتيجة الأطماع البريطانية في ولاية الموصل.

مآلات الحرب العالمية الأولى ١٩١٨

مهد مؤتمر سان ريمو - إيطاليا بصورة فعلية للتوقيع على معاهدة سيفر من ضواحي باريس في ١٠ آب عام ١٩٢٠. في سيفر حظيت القضية الكردية على العموم بأهمية خاصة وقد تمثل ذلك في تناولها ضمن الفصل الثالث "كردستان" بعد فصلي "القسطنطينية" و"المضائق".

إلا أنه بدا واضحاً منذ البداية أن بريطانيا لم تكن راضية بمعاهدة سيفر التي لم تضع النقاط على الحروف تماماً على صعيد مخططاتها الاستعمارية، ورغبتها في السيطرة على نفط المنطقة، ومن ثم التحكم بطريق الهند.

وقعت فرنسا وتركيا على هامش مؤتمر لندن ١٩٢١ على اتفاقية، كانت مقدمة لرسم الحدود التركية - السورية، ومست كردستان الجنوبية الغربية بصورة مباشرة وجاء مؤتمر لوزان ١٩٢٣ ليتجاهل المواد الخاصة بالموضوع الكردي الواردة في معاهدة سيفر، وذلك بالتناغم مع حسابات كل من بريطانيا وتركيا.

وهكذا فتحت صفحة مأساوية بالنسبة للواقع الكردي في سورية، الذي كان هو الأكثر تأثراً وقتامة. فقد ألحقت بموجب الاتفاقيات الدولية ثلاث مناطق كردية بسورية، وهي منفصلة عن بعضها البعض إذا ما نظر إليها المرء من الجنوب، لكنها من الشمال والشرق ترتبط بصورة عضوية بكردستان تركيا وكردستان العراق، الأمر الذي يؤكد مدى اعتباطية التقسيم الاستعماري للمنطقة، والبعد الكارثي للنتائج التي ترتبت عليه، هذه النتائج المتفاقمة حتى يومنا هذا.

خاتمة

إلى أين تتجه الأمور في المناطق الكردية السورية؟ وما هي التحديات التي ستواجه الكرد في المناطق المعنية؟ وماذا عن موقع الكرد بصورة عامة من التطورات الجارية حالياً، وتلك المستقبلية المحتملة على صعيد الملف السوري بكل تعقيداته وتداخلاته؟ أسئلة مشروعة تنتظر الإجابات.

الكلمات المدالة: سورية، كردستان سورية، بريطانيا، فرنسا، تركيا

المقدمة:

يعود الاهتمام البريطاني، الفرنسي، إلى جانب الاهتمام الروسي، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أواسط القرن الثامن عشر. وكان ذلك بفعل تنامي النزعة الاستعمارية التي أوجبتها المشاعر القومية، والمنافسات الأوروبية الداخلية، هذا إلى جانب تطور وسائل المواصلات والإنتاج، الأمر الذي أفسح المجال أمام الجيوش العسكرية لتنتقل بسرعة أكبر مستفيدة من تطور صناعات السفن الحربية، وصناعة القطارات، وذلك بعد اعتماد الطاقة البخارية^(١).

وقد تمكنت القوى الاستعمارية في ذلك الحين من جمع الكثير من المعلومات حول المنطقة المعنية وأهميتها من جهة الموقع الجغرافي، وثرواتها ومواردها الاقتصادية. هذا إلى جانب أخذ فكرة تفصيلية عن تركيبها المجتمعية من جهة الانتماءات الدينية والمذهبية والقومية، وحتى على صعيد اللهجات المحكية. وكل ذلك كان يتم عبر جهود البعثات الدبلوماسية والإرساليات التبشيرية والمؤسسات التعليمية والبعثات الأركيولوجية. كما استفادت القوى المعنية من جهود الباحثين المستشرقين الذين وجهوا اهتماماتهم البحثية نحو الشرق من مواقع عدة، ولأهداف متبانية.

وغالباً ما كانت المنافسة بين مختلف القوى الاستعمارية شديدة، لدرجة أنها كانت تتصارع في ما بينها علناً، أو عبر التدخل لدى الامبراطورية العثمانية، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي التي كانت تسيطر على المناطق المعنية بمستويات متنوعة من درجات التحكم والمقدرة على التأثير.

ويُشار هنا بصورة خاصة إلى الصراع الفرنسي البريطاني القوي على مصر في عهد نابليون. وإلى الموقف البريطاني الداعم للسلطات العثمانية في مواجهة حملة إبراهيم باشا على سورية. فقد كان من الواضح أن بريطانيا تخطط للسيطرة على المنطقة مستقبلاً، ولهذا فقد كانت تحاول بشتى السبل مصادرة أي احتمال لظهور دولة قوية في المنطقة، دولة من شأنها الاستفادة من الامكانيات الذاتية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية، والأهمية الجغرافية الخاصة بالمنطقة، ومنافسة القوى الاستعمارية الأوروبية.

وكان من الواضح أن فرنسا تركز على الساحل السوري، ولبنان على وجه التحديد؛ في حين أن بريطانيا كانت تهتم كثيراً ببغداد والقسم الجنوبي من العراق ومنطقة الخليج ومصر، وكل ذلك في سبيل تأمين قواعد بحرية، وتأمين سلامة الطرق التجارية المؤدية إلى الهند، درة التاج البريطاني^(٢).

مقدمات الحرب العالمية الأولى ومآلاتها

مع التقدم الصناعي الكبير الذي شهده القرن التاسع عشر بفضل الاختراعات العلمية، برزت الحاجة لتأمين المواد الأولية الضرورية لاستمرارية الإنتاج. كما كانت هناك حاجة لإيجاد المزيد من الأسواق لتصريف المنتجات المصنعة. وقد شمل ذلك التقدم ميداني المواصلات وصناعة الأسلحة، وهذا ما زود القوى الاستعمارية بإمكانيات إضافية، ساعدتها في الوصول إلى المناطق البعيدة والتحرك السريع.

كما أن تنامي الروح القومية لا سيما بعد الحرب الفرنسية- الألمانية ١٨٧٠- ١٨٧١ التي انتهت بهزيمة فرنسا، واكتمال الوحدة الألمانية، دفع بمختلف الدول لامتلاك أسباب القوة، واستعراض مظاهرها، وذلك من أجل دفع الشعوب نحو الاسهام في العمليات العسكرية بمزيد من الإصرار والحماس، والوقوف خلف الحكومات التي كانت تقود تلك الدول^(٣).

وقد تزامنت كل هذه المقدمات مع حالة الوهن التي كانت تعيشها الامبراطورية العثمانية التي لم تتمكن من تحقيق القفزات المطلوبة لمجاراة الدول الأوروبية في الميدان الصناعي. كما تراجعت الزراعة في معظم مناطقها نتيجة الأنظمة الإدارية العقيمة، وأدوات الإنتاج القديمة، وحالات الفساد التي تجسدت في توزيع مساحات واسعة من الأراضي على المقربين والمتنفذين والزعماء المحليين مقابل ضرائب وأعمال سخرة لصالح الولاة والسلطات، وعلى حساب المنتجين الفعليين الذين انعدمت لديهم حوافز الاهتمام بزيادة الإنتاج عبر تحسين نوعيته وتطوير أساليبه.

كما أن انتشار الروح القومية في مختلف أنحاء الأمبراطورية سواء ضمن الأوساط التركية (لاسيما في عهد الاتحاد والترقي ١٩٠٨ - ١٩١٨) أم العربية أم الكردية والأرمنية وغيرها من الشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية المعنية، أدى إلى ضعف كبير في العامل الديني الذي كان يمكن السلطان من الجمع بين مختلف الشعوب تحت عباءة الخلافة الإسلامية. فما ترتب على النزعة القومية التي عبرت عنها جمعية تركيا الفتاة وحكومة الاتحاد والترقي هو أن نزعات مقابلة ظهرت لدى الشعوب الخاضعة للامبراطورية المعنية، الأمر الذي استفادت منه الدول الأوروبية الطامعة التي كانت تعتمد في ما مضى سياسة القضم التدريجي للمناطق التي كانت خاضعة للعثمانيين، لا سيما في أوروبا حيث حصل شعوب البلغار والرومان على استقلالهم. وتلاههما اليونان، ومن ثم شعوب البلقان. وكذلك في أفريقيا حيث كان الفرنسيون قد سيطروا على الجزائر وتونس والمغرب، وإيطاليا قد احتلت على ليبيا، في حين أن بريطانيا قد تمكنت من التحكم في مصر.

وقد تمكنت الدول المتربصة بالرجل المريض من استغلال هذه الأوضاع، ووظفتها في جهودها العلنية والسرية التي كانت ترمي إلى تقاسم التركة المنتظرة، ولكنها كانت تترث، وتترقب بخطوات مدروسة، اللحظة الحاسمة، وذلك تحاشياً لمآلات غير مرغوبة^(٤).

ومع بروز القوة الصناعية الهائلة لألمانيا بعد اكتمال وحدتها كما أسلفنا^(٥)، ظهرت قوة دولية كبيرة جديدة، كان لابد من أخذ نزوعها نحو التوسع والسيطرة على المستعمرات أو مناطق النفوذ من أجل تأمين المواد الأولية والأسواق بعين الاعتبار. وكان من الواضح أن هذه الدولة ستكون قريبة من الأمبراطورية النمساوية- الهنغارية التي كانت ترى من ناحيتها أنها الأولى بمنطقة البلقان، وذلك بحكم المصالح والقرب الجغرافي. في حين أن الامبراطورية الروسية كانت ترى أن صلة القربى بين الروس والقوميات السلافية في المنطقة المعنية تمنحها حق التدخل وحماية الشعوب السلافية هناك. كما كانت تقدم نفسها بوصفها المعنية أكثر من الآخرين بحماية الأقليات المسيحية الأرثوذكسية الخاضعة للدولة العثمانية^(٦).

ويبدو أن تطورات الأحداث أكدت للدول المعنية أن عملية التهام "ممتلكات" الأمبراطورية العثمانية غير ممكنة من قبل طرف بمفرده في مواجهة حشد من المنافسين الطامعين، لذلك كان التوجه نحو بناء الأحلاف، وعقد الاتفاقيات السرية من أجل التوافق على تقاسم ميراث "الرجل المريض"، وفق المصطلح الذي كانوا يتداولونه في ما بينهم ضمن سياق توصيفهم لحالة الدولة العثمانية^(٧).

وهكذا تحالفت بريطانيا مع فرنسا، ومن ثم مع روسيا، وإيطاليا من جهة؛ في حين تحالفت ألمانيا مع الدولة العثمانية والأمبراطورية النمساوية - الهنغارية، أملاً في الحصول على القسط الأكبر من الامتيازات في حال الانتصار في الحرب.

اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦

كانت اتفاقية سايكس بيكو السرية بين كل من بريطانيا وفرنسا، ومن ثم روسيا التي انضمت إليهما لاحقاً، تجسداً لتقاطع المصالح بينهما. فقد اتفقت مختلف الأطراف على تقاسم المناطق التي كانت خاضعة أو تابعة للدولة العثمانية.

وكان الاهتمام البريطاني متمحوراً بصورة أساسية حول تأمين طريق الهند، لذلك كان التركيز على مصر وقناة السويس، والقسم الجنوبي من العراق، بالإضافة إلى الإمارات والمشايخ التي كانت في منطقة الخليج. هذا فضلاً عن فلسطين وشرقي الأردن، وذلك بعد أن كان وزير خارجية بريطانيا، آرثر جيمس بلفور ١٨٤٨ - ١٩٣٠، قد منح المنظمة الصهيونية العالمية

وعده الشهير، القاضي بإنشاء وطني قومي لليهود في فلسطين، على ألا يؤدي ذلك إلى إلحاق الأذى بالسكان المحليين^(٨).

أما فرنسا فقد كانت تركز على الساحل السوري بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى المناطق الشمالية من سورية، إلى جانب ولاية الموصل التي كانت موضوع خلاف بينها وبين بريطانيا، وذلك بعد تأكيد الجانبين من وجود النفط هناك.

ومع أن فرنسا كانت قد حصلت بموجب اتفاقية سايكس بيكو^(٩) على ولاية الموصل، إلا أنها كانت على معرفة بطبيعة الأطماع البريطانية في المنطقة، وتعمل عبر المباحثات الفرعية مع الجانب التركي من أجل الحصول على المستطاع مما كانت تتطلع إليه.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو أن البريطانيين كانوا على قد أقاموا صلات وثيقة مع الشريف حسين قبل وبعد الاتفاقية المعنية، وذلك في سبيل استمالاته إلى جانبهم، مقابل وعد بمساعدة العرب من أجل تأسيس دولتهم المستقلة، غير الخاضعة للعثمانيين^(١٠). وكان من الواضح أن خطتهم تستهدف المصادرة على امكانية لجوء السلطات العثمانية إلى فتوى الجهاد لمواجهة الأطماع الغربية. وهي فتوى كان من شأنها تحريك المسلمين في مختلف الأنحاء، بما في ذلك الهند وحتى أندونيسيا، فضلا عن شعوب المنطقة، وهو الأمر الذي كانت بريطانيا تتوجس منه كثيراً. لذلك ركزت على استراتيجية دغدغة المشاعر القومية العربية، وشجعت الشريف حسين وأبناءه على تبني مطلب الدولة القومية المستقلة للعرب^(١١).

أما اختيار الشريف حسين تحديداً، فقد كان لاعتبارات رمزية مهمة من وجهة النظر البريطانية. فقد كان يحكم من مكة التي لها قدسية خاصة لدى سائر المسلمين. وهذا فحواه، وفق الحسابات البريطانية، أن فتوى السلطان العثماني ستكون ضعيفة التأثير في حال صدورها، ولن تؤدي إلى تغيير نوعي في المصير شبه المحتوم الذي كان ينتظر الدولة العثمانية التي كانت تحت وطأة حالة انهك وتقلص، وتمثل ذلك في خسارتها لمعظم المناطق التي كانت تسيطر عليها في أوروبا، وحتى في شمالي أفريقيا ومصر. ولم يكن قد بقي لها عملياً سوى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق.

أما من جانب الشريف حسين، فقد كانت الدعوة إلى استقلال العرب ووحدتهم وسيلة لتحقيق ما كان يصبو إليه. فقد كان هدفه الرئيس هو تقوية موقعه ونفوذه في مواجهة خصمة عبدالعزيز آل سعود الذي كان ينافسه على زعامة شبه الجزيرة العربية^(١٢). ولكن حدود طموحه، وطموح أبنائه، كانت تتجاوز شبه الجزيرة العربية لتشمل بلاد الشام والعراق أيضاً. وكانت هذه

الدعوة تحقق له تمايزاً أيديولوجياً، إذا صح التعبير، عن الدولة العثمانية التي كانت تحكم باسم الإسلام.

فالدعوة إلى وحدة الوطن واستقلاله كان من شأنها مغازلة المشاعر القومية العربية، وإيجاد المسوغات التي تشرعن وقوفه في وجه الدولة العثمانية، وإعلانه الحرب عليها رغم طابعها الإسلامي. وما عزز هذا التوجه تتمثل في هيمنة النزعة القومية على الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة، إذ أخذت منحى تركيا تحت تأثير جماعة الاتحاد والترقي الذين فرضوا على السلطان عبد الحميد شروطهم، وذلك بعد أن كانت الامبراطورية المترامية الأطراف تحترم خصوصيات سائر المكونات القومية والدينية والمذهبية، مقابل التزامها بقواعد التبعية للسلطة العثمانية.

وهكذا تقاطعت مصالح الشريف حسين وأبناءه مع مصالح البريطانيين، وتم التوافق على اتخاذ الفكرة القومية وسيلة لتعبئة السكان ضد السلطة الحاملة للواء الإسلام. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كانت لفيصل علاقات مع جمعية العربية الفتاة، ويدعو باستمرار إلى التركيز على الانتماء العربي، الذي كان يربط وفق وجهة نظره بين من يعتبرون أنفسهم عرباً، ويتحدثون بالعربية، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية. وقد استخدم هذه الحجة في مواجهة فرنسا في سورية التي كانت تتذرع بوجود أقليات دينية متميزة عن العرب السنة، ولا بد من حمايتها، واحترام توجهاتها الخاصة.

ومن الواضح أن هذه النقطة كانت من التمايزات أو التباينات بين التوجهين البريطاني والفرنسي.

فبينما وجدت بريطانيا أن الدعوة إلى التوجه القومي من جانب الشريف حسين، والملك فيصل لاحقاً، كانت لا تتعارض مع مصالحها، بل هي نفسها استخدمت هذه الحجة مراراً في المفاوضات التي كانت بين وفد الدولة العثمانية من جهة ووفد مصطفى كمال من جهة ثانية حول ولاية الموصل. فقد كان كيرزون يؤكد مراراً أن الكرد مختلفين قومياً عن الأتراك^٣، ويبين أن الرابطة الدينية المشتركة بينهما لا تنفي التمايز القومي، ولهذا فقد كان يطرح موضوع أحقيتهم بالاستقلال عن الدولة التركية. ويبدو أن التناغم البريطاني مع التوجهات القومية العربية، كان هو الآخر ينسجم مع مصالحها، وذلك سواء من جهة تأمين طريق الهند، والتحكم بالمرات المائية المهمة بالنسبة إليها. أم من جهة سعيها الاستراتيجي من أجل سلب السلطات العثمانية قوة ورقة إعلان الجهاد باسم المسلمين. فورقة القومية العربية لم تكن تمثل عامل تجيش للمسلمين في الهند. في حين أنها كانت تستقطب العرب في جنوب العراق ومنطقة الخليج ومصر،

وهي كلها كانت مناطق استراتيجية بالنسبة لها من أجل المحافظة على سلامة الطرق المؤدية إلى الهند.

أما فرنسا، فعلى النقيض من بريطانيا، كانت تتحسب لتنامي الشعور القومي العربي، فهو كان يهدد وجودها السابق في كل من تونس والجزائر والمغرب، كما كان سيعرقل جهودها للسيطرة على كل من سورية ولبنان. بل إنها كانت متحسنة من النزعات القومية في داخلها. ولذلك كانت تركز على موضوع الأقليات الدينية، وتحاول استمالتها إلى جانبها، وذلك تيمناً بقاعدة "فرّق تسد"، حتى تضمن السيطرة على الساحل الشرقي للمتوسط الذي كانت تعتبره منطقة استراتيجية لتعزيز وجودها في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومع وصول الجيش البريطاني إلى فلسطين، ومن ثم الأردن، دخل فيصل برفقة لورانس العرب على رأس قوة من رجاله مع البريطانيين بقيادة اللنبي إلى دمشق، ليرأس الحكومة العسكرية التي عينها اللنبي، ثم يعلن نفسه ملكاً على سورية الكبرى التي كانت تشمل سورية الحالية ولبنان والأردن وفلسطين. ويبدو أن البريطانيين، لم يكونوا بعيدين عن الموضوع، وذلك في إطار سياستهم التنافسية مع فرنسا^(١٤). فالملك فيصل الذي كان على اتصال مع جميعة العربية الفتاة، وربما عضواً فيها، كان يعزف على الوتر القومي، ويطالب بدولة عربية تضم سورية الطبيعية والعراق وشبه الجزيرة العربية، مع الإقرار بالوضع الخاص لفلسطين وعدن استجابة للرغبات البريطانية، فبالنسبة إلى فلسطين، كانت بريطانيا قد وعدت اليهود بإنشاء دولة قومية لهم فيها كما أسلفنا، بينما كانت قد اتخذت من عدن قاعدة لها لتأمين طريقها إلى الهند وأفريقيا.

دخل فيصل إلى دمشق بمشروع دولة. فأسس برلماناً وجيشاً. وبدأ يمارس صلاحيات الحاكم الفعلي للبلد وسط سكوت، بل وتشجيع، بريطاني، وامتعاض فرنسي، واستمر في ذلك حتى أعلن نفسه ملكاً على سورية عام ١٩٢٠^(١٥).

ولكن بعد التوافقات التي كانت بين فرنسا وبريطانيا في سان ريمو ٢٥ - أبريل/نيسان ١٩٢٠، خاصة حول موضوع ولاية الموصل التي أصرت بريطانيا على ضمها إلى منطقتها، مقابل استفادة فرنسية من حصة محددة من نفطها. وقد عبر المسؤولون الفرنسيون صراحة عن رغبة فرنسا في نفط الموصل، أي نفط كردستان تحديداً، وحاجتها إليه^(١٦).

وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة أمام فرنسا للدخول إلى سورية، والسيطرة عليها باسم مهمة الانتداب التي حصلت عليها من عصبة الأمم، هذا مع أن السوريين كانوا يرفضون وفق النتائج التي توصلت إليها لجنة كينغ كراين، انتداباً فرنسياً^(١٧)، ولكن التوافقات الدولية رست

على تسليم سورية للفرنسيين الذين دخلوها عسكرياً بقيادة الجنرال غورو، الذي أرسل قبل دخوله إلى الحكومة السورية بقيادة الملك فيصل إنذاره الشهير^(١٨).

ذلك الإنذار الذي أراد فيصل التعامل معه بإيجابية، والقبول بشروطه، وذلك حقناً للدماء بناء على تسويغه في ذلك الحين، وعلى الأغلب بموجب نصيحة البريطانيين الذين ربما وعدوه بالعراق. إلا أن وزير دفاعه، ومجموعة من الضباط السوريين الذين كانوا سابقاً ضباطاً في الجيش العثماني، ارتأوا ضرورة عدم الخنوع للإنذار المذكور، وقرروا مواجهة جيش الجيش الفرنسي رغم الفارق الكبير في العدد والعدة. وكانت موقعة ميسلون التي استشهد فيها يوسف العظمة وزير الدفاع^(١٩) ومجموعة من الضباط السوريين. ودخل غورو إلى دمشق، حيث توجه مباشرة إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، كما يقال، ليعلن عند ضريحه: ها قد عدنا يا صلاح الدين. وذلك في رد رمزي على صلاح الدين الذي كان قد قال للصليبيين: لقد خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه.

ويبدو أن تصرف غورو هذا، إذا كان قد حدث بالفعل، لم يكن مجرد تعبير عن مزاج شخصي، بل كان يمثل توجهاً عاماً للسياسة التي كانت فرنسا تعتمد في سياق جهودها الرامية إلى السيطرة على سورية، والمصادرة على احتمالات انتقال عدوى المشاعر القومية إلى مستعمراتها العربية في شمال أفريقيا.

وبالتوافق مع هذا التوجه، ركزت فرنسا على الأقليات المسيحية، الكاثوليكية خاصة، في لبنان. وعمدت إلى الفصل بين سورية ولبنان، ومن ثم أنشأت دولة للعلويين في الساحل، وأخرى للدروز في منطقة السويداء^(٢٠). ولم تشأ أن تشكل دولة واحدة للعرب السنة، بل أوجدت دولتين هما دولة حلب ودولة دمشق، وذلك لتشجيع المزاجية المناطقية أو الجهوية. ولم تشكل دولة للکرد، بل أخضعت منطقة الجزيرة لحكمها المباشر^(٢١). ولم تتعاطف مع المطالب الكردية كما يُشاع هنا وهناك، بل على العكس من ذلك سعت من أجل إخضاع الزعامات الكردية المجتمعية لحكمها المباشر، وعملت على تجريدهم من السلطات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً في ظل الدولة العثمانية، وهذا ما يفسر حدوث جملة من المناوشات بينها وبين الكرد في مناطق عدة، مثل بيان دور^(٢٢) وباب الحديد وعامودا، ومنطقة عفرين. كما تعاونت السلطات الفرنسية مع الجانب التركي في قمع ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥، وذلك بناء على الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، واتفاقية عام ١٩٢١، اتفاقية فرانكلين بويون^(٢٣).

ورغم الاتصالات التي أجراها الفرنسيون والبريطانيون مع الزعامات الكردية المجتمعية المحلية، لا توجد إشارات أو معطيات تؤكد وجود خطة أو رغبة بريطانية أو فرنسية لإعطاء كرد

سورية صيغة من صيغ الحكم المحلي أو الإدارة الذاتية. هذا مع حرص فرنسا على استخدام الكرد ضمن الوحدات الخاصة التي شكلتها من أجل تمكينها من ضبط الأمور في سورية لصالح سلطات الانتداب. وهي وحدات كانت تتألف بصورة عامة من أبناء الأقليات، بينما كان غالبية السكان في سورية من العرب السنة كما هو الحال اليوم.

ورغم بعض التساهل في ميدان السماح في تشكيل الجمعيات الثقافية، وإصدار المجلات الكردية، وتأسيس جمعية خويبون، إلا أن كل ذلك كان يأتي ضمن إطار سياسية استخدام الأوراق في مواجهة الدولة التركية، وغالباً ما كان يتم التعاون والتوافق بين الجهتين حول ضرورة الحد من تنامي الشعور القومي الكردي.

ويشار في هذا السياق إلى حرص الفرنسيين على استمالة تركيا للوقوف إلى جانبهم في الحرب التي كانت متوقعة في أية لحظة بينهم وبين الألمان. ومن هنا كان القرار الفرنسي، وبالتفاهم مع البريطانيين، على التنازل عن منطقة اسكندرونة لصالح تركيا بصورة نهائية عام ١٩٣٩، وهي المنطقة التي كانت موضوع أخذ ورد وخلاف بينهما.

أما بريطانيا، فقد ظلت متابعة للشأن السوري، وذلك لتأثيره في مشروعها في فلسطين. ولذلك كان الدخول العسكري البريطاني مرة أخرى إلى سورية عبر الجنوب مع قوات عسكرية فرنسية تابعة لحكومة ديغول، وذلك بعد أن كانت سلطات الانتداب الفرنسية في سورية قد أعلنت تبعيتها لحكومة فيشي، وهي الحكومة التي عينها الألمان بعد اجتياحهم لفرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩^(٢٢).

ومن أجل كسب ود السوريين، أبدت حكومة ديغول استعدادها لتفهم مطالبتهم بوحدة سورية واستقلالها، وإلغاء مشاريع الدويلات التي كانت فرنسا قد اعتمدتها في بداية سيطرتها على سورية. ولكن مع تطور الأحداث، وتمكن الحكومة المعنية من ترسيخ وجودها في سورية، عادت السياسة الفرنسية لتدغدغ المشاعر الطائفية، وتستخدم الهواجس العلوية، التي تم التعبير عنها في رسائل عدة وجهت إلى السلطات الفرنسية في مناسبات شتى من قبل وجهاء الطائفة، ذريعة لتسويق استمرارية سياساتها التي كانت في بداية الانتداب.

وبفضل الضغط الشعبي من جهة، والبريطاني من جهة أخرى، أجبر الفرنسيون في نهاية المطاف على القبول بفكرة الجلاء عن سورية رغم المحاولات والمحاكمات المستميتة التي لاذوا بها من أجل الأبقاء على قوات عسكرية أو قواعد في البلد. وكانت الحجة الأكثر استخداماً هي ضرورات الحرب.

الدور البريطاني- الفرنسي في ترسيم حدود كردستان سورية

كانت ولاية الموصل، بالإضافة إلى المناطق الجنوبية الغربية من كردستان، بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، جزءاً من منطقة الانتداب الفرنسي. لكن هذه الاتفاقية خضعت لتعديلات عديدة نتيجة الأطماع البريطانية في ولاية الموصل، حيث كانت رائحة النفط قد بدأت تفوح، بالإضافة إلى الثروة المائية، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي المتاحم لتركيا وإيران والقرب من روسيا، التي كانت قد أصبحت سوفيتية في المراحل الأخيرة من الحرب ١٩١٧.

وقد تم مناقشة هذه التعديلات في مؤتمر الصلح الذي انعقد بباريس عام ١٩١٩، واتخذ قراراً مبدئياً، بناء على اقتراح من الرئيس الأمريكي ويلسن، يقضي بسلخ أرمينيا، وكردستان، وسوريا، وميسوبوتاميا، وفلسطين، وشبه الجزيرة العربية عن تركيا. الأمر الذي دفع بالمؤرخ الأمريكي هوارد إلى القول: بأن الدول الأوروبية الكبرى قد أعلنت في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩ نهاية الإمبراطورية العثمانية^(٢٥).

وقد دارت مناقشة واسعة حول مشروع القرار هذا في مجلس العشرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩، اتضح من خلالها " جانباً مثيراً للفضول، حيث تبين أن عبارة " كردستان " لم تكن موجودة في المشروع الأول الذي تقدم به المجلس، وقال لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين، حرفياً بعد إدخال تعديل على مشروع الوفد البريطاني: مما يؤسف له أنه أغفل بلداً داخلاً في عداد تركيا لأنه ظن أن ميسوبوتاميا وأرمينيا تغطيان عليه، لكنه أبلغ بأن الأمر ليس كذلك. وهذا ما يتعلق بكردستان التي تقع بين ميسوبوتاميا وأرمينيا، لهذا فإنه يقترح إن لم تكن شمة اعتراضات بضم كردستان أيضاً إلى المشروع، ولم يعقب ذلك أية اعتراضات"^(٢٦).

وقد استمع المؤتمر المذكور إلى وجهة نظر كل من الزعيم الأرمني اوتيس اهارونيان والأمير فيصل بن شريف مكة حسين بن علي، حليف بريطانيا الذي دعا إلى استقلال "شعوب آسيا الناطقة باللغة العربية"^(٢٧). كما قدم الجنرال شريف باشا، سفير الإمبراطورية العثمانية سابقاً في السويد، مذكرة حدد فيها "المطالب المشروعة للأمة الكردية " بناء على وجهة نظره، وانحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنه في " البنود الأربعة عشرة لمبادئ الرئيس ويلسن"^(٢٨). في حين دعا ممثل تركيا المهزومة فريد باشا "إلى ضرورة إبقاء الجزء الأكبر من كردستان تحت سيطرة الدولة التركية، بالإضافة إلى الممتلكات الآسيوية الأخرى التابعة لها"^(٢٩). فرد عليه بلفور وزير خارجية بريطانيا حينئذ قائلاً: "بما أن تركيا

هاجمت عمداً ودون أية ذريعة أو استفزاز الحلفاء، وهُزمت فقد كان على الدول المنتصرة أداء واجب صعب وهو تقرير مصير الشعوب المختلفة في الإمبراطورية التركية المتعددة القوميات^(٣٠).

من ناحية أخرى، طالب الوفد الإيراني في مؤتمر باريس بالمناطق الواقعة في آسيا الصغرى حتى الفرات (أي كردستان وديار بكر والموصل إضافة إلى ما وراء القفقاس ومرو وهوى^(٣١)). وهذا فحواه أن الدولة الفارسية تجاوزت الدولة التركية في مطالبها الخاصة بكردستان، إذ كانت تريد كردستان بأسرها، الأمر الذي حدا بالمؤتمر إلى رفض حتى مجرد الاستماع إلى الوفد الإيراني^(٣٢).

ونظراً لتعارض، بل وتناقض المطامح القومية مع المطامع الاستعمارية، وتباين وجهات النظر بخصوص رسم الحدود، واستشفاف إرادة الشعوب، ورغبة في إيجاد صيغة من التوفيق المقبول بين مختلف الفرقاء، اقترح ويلسن، الرئيس الأمريكي آنذاك، تشكيل لجنة دولية مهمتها دراسة الوضع ميدانياً في المناطق التابعة للدولة التركية، وذلك بغية التعرف عن كثب على أحوالها ورغبات شعوبها، ومن ثم تقديم المقترحات بشأن المستقبل، وخاصة ما يتصل منها بمسألة الانتدابات.

رفضت فرنسا إرسال وفدها إلى اللجنة المقترحة، بينما عبرت بريطانيا عن عزمها على المشاركة، لكنها اقتدت لاحقاً بفرنسا رغبة منها في كسب ودها فيما يتصل بمطامعها في فلسطين وميسوبوتاميا. وهكذا لم يبقَ في اللجنة سوى الوفد الأمريكي الذي ضم كلاً من هنري كنغ وتشارلز كراين. "قامت اللجنة في العاشر من حزيران ولغاية ٢٣ تموز بزيارة فلسطين وسورية (مع لبنان) وكيليكية لإجراء استفتاء للسكان، وقد سلم في ٢٨ آب تقرير لجنة كنغ- كراين إلى الوفد الأمريكي في باريس"^(٣٣).

واستناداً إلى هذا التقرير، الذي تضمن مقترحات شتى تناولت مختلف الأوضاع في المنطقة، نركز هنا على ما يخص منها المسألة الكردية، قدم عضو الوفد الأمريكي في مؤتمر باريس البروفسور البرت لبيي مذكرة تضمنت برنامجاً لحل القضية الكردية، جاء فيها: "يجب منح الأكراد المنطقة الجغرافية الطبيعية بين أرمينيا المقترحة في الشمال، وميسوبوتاميا في الجنوب، وبين الفرات ودجلة على الحدود الغربية وبين الحدود الفارسية من الشرق، ويجوز منح هذه الأراضي الواقعة تحت حكم انتدابي صارم الإدارة الذاتية لإعدادها للاستقلال أو لاتحاد فيدرالي مع جارتها على أساس اتحاد له إدارة ذاتية واسعة"^(٣٤).

لكن هذا التوجه لم يكن ينسجم مع الأطماع البريطانية والفرنسية في نفط وميسوبوتاميا وكردستان، بالإضافة إلى رغبتهما في إيجاد حاجز أمني بين مستعمراتها في كل

من سورية وميسوبوتاميا "التسمية التي كانت تطلق في وثائق الحلفاء على المنطقة الواقعة جنوبي ولاية الموصل - العراق".

ولما تأكدت المطامع البريطانية شيئاً فشيئاً بالنسبة إلى ولاية الموصل، كان الرد الفرنسي واضحاً، وتمثل ذلك في المذكرة التي بعث بها كليمنصو إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين لويد جورج، بتاريخ ٢ كانون الأول عام ١٩١٩ وجاء فيها: "بما أن الأمر يتعلق بفرنسا فإن إعطاء الموصل كتعويض أمر ضروري يلح عليه البرلمان الفرنسي والصناعة الفرنسية بنفس القدر، بإقامة المساواة التامة في استثمار المصادر النفطية في ميسوبوتاميا وكردستان. وتعطى لهذه المسألة أهمية كبيرة نظراً لفقدان النفط تماماً في فرنسا وحاجة البلاد إليه"^(٣٥).

وهكذا استمرت المباحثات، وتبادل المذكرات إلى حين عقد مؤتمر سان ريمو - إيطاليا عام ١٩٢٠ الذي بدأ أعماله في ١٩ نيسان بمناقشة مسائل عدة من بينها المسألة الكردية، وبناء على اقتراح من لويد جورج، تم الاعتراف في هذا المؤتمر بمصالح إيطاليا الخاصة في جنوب الأناضول، وبمصالح فرنسا في كيليكية، وفي الجزء الغربي من كردستان المتاخمة لسورية، وحتى جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان)، وبمصالح بريطانيا إلى الشرق من نهر دجلة^(٣٦).

مهّد مؤتمر سان ريمو - إيطاليا بصورة فعلية للتوقيع على معاهدة سيفر من ضواحي باريس في ١٠ آب عام ١٩٢٠. في سيفر حظيت القضية الكردية على العموم بأهمية خاصة وقد تمثل ذلك في تناولها ضمن الفصل الثالث " كردستان " المواد ٦٢ - ٦٤ في الجزء الأساسي من المعاهدة بعد فصلي " القسطنطينية " و" المضائق "^(٣٧).

إلا أنه بدا واضحاً منذ البداية أن بريطانيا لم تكن راضية بمعاهدة سيفر التي لم تضع النقاط على الحروف تماماً فيما يتصل بمخططاتها الاستعمارية، ورغبتها في السيطرة على نفط المنطقة، ومن ثم التحكم بطريق الهند. وقد كان يقابل عدم الرضا هذا تباين وجهات نظر أركان الإدارة البريطانية بخصوص ملامح مستقبل المنطقة، لذلك ارتأى ونستون تشرشل، الذي كان قد تسلّم للتو منصب وزير المستعمرات بدلاً من منصب وزير الحربية، عقد مؤتمر خاص لتناول قضايا الشرق الأدنى. وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة في ١٢ آذار عام ١٩٢١ بمشاركة رؤساء الإدارة البريطانية في العراق، وفلسطين، وشرق الأردن، ومصر وكبار الضباط في القوات البريطانية المسلحة المتمركزة في الشرق الأوسط، وكذلك خبراء مهرة من شبكة الاستخبارات الإنكليزية مثل لورانس، ونوفيل، والرثد يانغ، وغيرترودبيل، وغيرهم^(٣٨).

تداول المشاركون في المؤتمر مختلف المسائل ذات العلاقة بتوجهات السياسة البريطانية في الشرق الأدنى. وحظيت المسألة الكردية باهتمام لافت للنظر في المناقشات، وقد كان مصدر ذلك

الاهتمام هو انبعاث رائحة النفط من منطقة الموصل، وقد اختلفت آراء المشاركين حول كيفية التعامل مع قضية الموصل، لكنها تمحورت جميعها حول أهمية المنطقة بالنسبة لبريطانيا، وضرورة إيجاد صيغة من العلاقة معها تقطع الطريق على الدولة التركية التي كانت تريد من ناحيتها فرض سيطرتها على كردستان، رغبة منها في الاحتفاظ بالورقة الكردية لنفسها، تمهيداً لابتلاعها بصورة نهائية إن تسنَّ لها ذلك. بينما كانت الإدارة البريطانية تريد هي الأخرى من جهتها استباق الأمور، ووضع فرنسا أمام الأمر الواقع الذي من شأنه إلزامها بالموافقة النهائية على ضم الموصل إلى منطقة الإنتداب البريطاني. وهذا ما عبّر عنه تشرشل بدعوته إلى ضرورة التقارب بين العراق وكردستان تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، ليكونا مستقبلاً دولة واحدة خاضعة لبريطانيا، وأعلن وجود تشابه ما بين وظائف الحاكم العام في جنوب أفريقيا (بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا) والمندوب السامي البريطاني بالنسبة لميسوبوتاميا وكردستان^(٣٩).

و كانت المعاهدة الأنكلو- فرنسية التي جرى التوقيع عليها في باريس في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ قد مهدت لهذه الخطوة. إذ اتفقت الدولتان البريطانية والفرنسية بموجبها على تحديد حصتيهما من أراضي الانتداب في كل من سورية والعراق، " واعتباراً من هذا التاريخ بدأ اسم كردستان الجنوبية الغربية بالظهور، وذلك لأن الحدود الجديدة ضمت جزءاً من الأراضي الكردية إلى سورية"^(٤٠).

لكن الوليد الجديد لم يكن قد اكتمل بعد، الأمر الذي اقتضى إجراء عملية قيصرية ثانية في إطار مؤتمر لندن الذي انعقد في الفترة ما بين ٢١ شباط ولغاية ١٤ آذار عام ١٩٢١. والأمر الذي أثار الانتباه في هذا المؤتمر هو أن وزير خارجية المجلس الوطني التركي الكبير سامي بك ترأس الوفد التركي الموحد الذي كان يمثل كلاً من حكومة مصطفى كمال في أنقرة، والإدارة العثمانية في استنبول، وهذا ما كان في حد ذاته مؤشراً في غير صالح القضية الكردية. إذ انه دل على وجود رغبة لدى الحلفاء في الوصول إلى توافق مصلحي يرضي كل طرف ضمن الإمكانيات المتاحة، وهذا ما كان بطبيعة الحال على حساب الطرف الأضعف.

جرت في إطار المؤتمر المذكور سلسلة من المناقشات، خصت مستقبل الأوضاع في المناطق غير التركية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية. وقد استأثرت القضية الكردية باهتمام كبير في المداولات، نظراً لموقع كردستان الفاصل بين مناطق النفوذ والانتداب في كل من إيران، والعراق، وسورية، وتركيا، فضلاً عن مجاورة كردستان لأراضي روسيا السوفيتية آنذاك، العدو المنتظر.

لم يتوصل مؤتمر لندن إلى شيء محدد سوى إبراز ضرورة النظر في معاهدة سيفر. لكن الذي حدث هو قيام كبير سامي بك بإبرام جملة من الاتفاقيات مع عدد من ممثلي الدول

المشاركة، وذلك على هامش أعمال المؤتمر. وما يهمنا هنا يتمثل في الاتفاقية التي عقدها مع وزير خارجية فرنسا آنذاك بريان. تلك الاتفاقية التي اتسمت بطابعها العسكري، السياسي، الاقتصادي. وحصلت فرنسا بموجبها على اعتراف بالنفوذ في كيليكية وجنوب شرق الأناضول، مقابل الحد من تواجدها العسكري هناك. كما تضمنت الاتفاقية في الوقت عينه " رسم الحدود التركية السورية"^(٤١). ولعله ليس من الصعوبة بمكان " أن نلاحظ أن هذه الاتفاقية سواء من حيث جانبها الجغرافي أم السياسي - الاقتصادي، قد مسّت كردستان الجنوبية الغربية، وأصبحت المسألة الكردية وللمرة الأولى موضوعاً مباشراً للمفاوضات التركية - الفرنسية، وحصل الفرنسيون على إمكانية التغلغل في المناطق الكردية الواسعة الغنية"^(٤٢).

هنا نستطيع القول: بأن الملامح شبه النهائية لحدود كردستان الجنوبية الغربية، التي يطلق عليها أيضاً كردستان سورية، وربما المناطق الكردية في سورية، قد بدأت تتضح شيئاً فشيئاً. فبعد أن تحدت تخومها الشرقية نتيجة الاتفاق الإنكليزي - الفرنسي، ها هي حدودها الشمالية ترسم بموجب الاتفاق المبدئي بين كل من بريان وبكير سامي بك، ذاك الاتفاق الذي مثّل في واقع الحال مسودة معاهدة الصلح التركية - الفرنسية معاهدة فرانكلين بويون التي تم التوقيع عليها في أنقرة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢١، وهي المعاهدة التي أكدت بصورة لا غبار عليها سقوط معاهدة سيفر. وأنهت حالة الحرب بين فرنسا وتركيا. كما أنها تضمنت تخلياً فرنسياً عن نظام سيفر، وأقرت في المقابل اعتراف فرنسا بحكومة أنقرة الكمالية. بالإضافة إلى ما تقدم، تم الاتفاق بموجب هذه المعاهدة على رسم الحدود بين تركيا وسورية، وأصبحت أنطاكية تابعة لتركيا، بينما باتت اسكندرونة تابعة لسورية مع إجراءات خاصة.

إلى جانب ذلك، انسحبت فرنسا من كيليكية "ومن المناطق الواقعة إلى الشمال من الحدود التركية - السورية، وبقيت سكة حديد بغداد الهامة من الناحية الاستراتيجية والممتدة من تشوبان بك " محطة الرعي" وحتى نصيبين داخل الحدود التركية. ونالت تركيا حق نقل المعدات العسكرية عبر الخط الحديدي الذي يمر في الأراضي السورية"^(٤٣).

وفي المقابل حصلت فرنسا على امتيازات في جنوب شرق الأناضول. وقد كان لهذه المعاهدة تأثير مباشر على القضية الكردية بصورة عامة، إذ أنها "أبعدت إحدى أعضاء دول الحلفاء الرئيسة من نظام سيفر، وبالتالي حكمت على معاهدة سيفر نفسها وموادها الكردية بفشل محتوم"^(٤٤).

لكن التأثيرات التراجيدية لهذه المعاهدة كانت محلياً أوضح للعيان، إذ قضت بفصل عرى القرابة بين العائلات الواحدة، كما أحدثت خلخلة كبرى في أوضاع المنطقة على مختلف

الصعد، خاصة على الصعيد الاقتصادي، إذ باتت المناطق التي ألحقت بسورية معزولة عن مراكزها الاقتصادية، الأمر الذي أثر بصورة سلبية في نموها الاقتصادي اللاحق.

لقد مست هذه المعاهدة بصورة " مباشرة كردستان الجنوبية الغربية. وأقرت بصورة نهائية السيطرة الفرنسية على جزئها السوري. ووطدت المواقع العسكرية والسياسية لحكومة الكمالين في المناطق الجنوبية من كردستان تركيا، وبات في مقدور تركيا تحسين مواقعها العسكرية الاستراتيجية، وبشكل ملموس، على حدود كردستان الجنوبية^(٤٥).

كما أعطت المعاهدة المذكورة دفعة حيوية للحكومة الكمالية التي أعدت نفسها في ظل الأوضاع الدولية المستجدة للمطالبة بإلغاء معاهدة سيفر، وهي التي كانت قد ألزمت الدولة التركية بضرورة الموافقة على الاعتراف بالدولة الكردية حسب المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ من القسم الثالث من المعاهدة المذكورة، وذلك فيما إذا عبر الشعب الكردي عن رغبته في إقامة مثل هذه الدولة. لكن الصورة الآن قد تغيرت، فتركيا التي كانت الخصم التقليدي لروسيا القيصرية، كانت قد تحولت في عهد مصطفى كمال إلى صديق لروسيا السوفيتية. أما على الصعيد الداخلي، فقد كانت مسألة السلطة قد حسمت لصالح مصطفى كمال الذي أُلغى في ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ السلطنة، ومعها حكومة الباب العالي. في حين كان الخليفة عبد المجيد الذي ترك شأنه كمجرد رمز ديني ينتظر نهايته. وهكذا غدت حكومة الكمالين حكومة المجلس الوطني التركي الكبير، سيدة وحيدة من دون منازع، تتحكم في مجمل أوضاع البلاد. وبعد مرور عام، أعلنت أنقرة في تشرين الأول عام ١٩٢٣ عاصمة رسمية للجمهورية التركية. وفي أوائل آذار عام ١٩٢٤ ألغيت الخلافة^(٤٦). هذه المعطيات، بالإضافة إلى تلك الخاصة بكل من بريطانيا وفرنسا، مهدت السبيل لعقد مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣، الذي تجاهل مسألة الدولة الكردية.

وهكذا فتحت صفحة مأساوية بالنسبة للواقع الكردي أرضاً وشعباً، فعلى صعيد الأرض قسمت كردستان إلى أربعة أجزاء بعد أن كانت مقسمة إلى جزأين قبل الحرب، وعلى صعيد الشعب، توزع الشعب الكردي بين أربع دول ذات أنظمة اجتماعية اقتصادية، ثقافية، سياسية مختلفة، الأمر الذي أحدث شروخاً عميقة في الجسد الكردي، وأدى إلى تباين نوعي في مستوى النمو والوعي.

لكن الوضع بالنسبة لكردستان سورية كان هو الأكثر إبلاماً، إذ ألحقت بموجب الاتفاقية الإنكليزية- الفرنسية الخاصة بالحدود العراقية- السورية، والاتفاقية الفرنسية- التركية بشأن ترسيم الحدود التركية- السورية، ثلاث مناطق كردية بسورية، هذه المناطق انفصل بعضها عن بعض إذا ما نظر إليها المرء من الجنوب، لكنها من الشمال والشرق ترتبط

بصورة عضوية بكرديستان تركيا وكردستان العراق، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى مدى اعتبارية التقسيم الاستعماري للمنطقة، والبعد الكارثي للنتائج التي ترتبت عليه، هذه النتائج المتفاقمة حتى يومنا هذا.

تتألف كردستان سورية من المناطق التالية: الجزيرة، كوباني (عين العرب)، عفرين^(٤٧).

١. الجزيرة: وهي المنطقة الكردية الأكبر في سوريا، ترتبط إلى الشرق بكرديستان العراق، وإلى الشمال بكرديستان تركيا. يسكنها أكثر من مليون كردي، إلى جانب الأقليات الأخرى، مثل السريان، الكلدان، الأرمن، والآشوريين، بالإضافة إلى العرب. هذا في حين أن الكرد هم أقلية في الجزيرة السفلى بالنسبة إلى العرب. وفي سبيل المحافظة على الطابع الأقوامي من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، كان الإصرار الدائم على الربط الإداري بين الجزيرة العليا ومناطق واسعة من الجزيرة السفلى، لتكون في المحصلة المنطقة الإدارية المعروفة بمحافظة الحسكة.

المدن والبلدات الكردية الرئيسية في الجزيرة من الشرق إلى الغرب هي:

١- ديريك: وهي اليوم مركز المنطقة التي تعرف رسمياً بالمالكية، وهي تضم ناحية ÇILAXA (الجوادية) وتل كوجر GIRÊ KOCERA (اليعرية)، بالإضافة إلى QERE ÇOX والرميلان، حيث حقول النفط الشهيرة في أقصى الشمال الشرقي من سورية. كما ترتبط بديريك أكثر من ١٥٠ قرية كبيرة نسبياً، مقارنة مع القرى الأخرى في الجزيرة. حالياً تعرف ديريك رسمياً - كما أسلفنا - بالمالكية، وهو الاسم المعرب الذي أطلق عليها في الستينات. ومن الجدير بالذكر هنا أن مركز المنطقة انتقل إلى ديريك عام ١٩٣٦، وقبل هذا التاريخ كانت قرية عين ديور السياحية الشهيرة على ضفة دجلة الغربية هي المركز، بينما كان القضاء يسمى حينئذ قضاء دجلة^(٤٨).

كانت المنطقة قبل التقسيم ورسم الحدود تتعامل اقتصادياً مع جزيرة بوطان، والموصل، وزاخو. إلا أنه بعد التقسيم بدأت حكومة الانتداب تركيزاً على ديريك التي تستمد اسمها من دير مسيحي صغير، ما زال هيلكه العام قائماً إلى اليوم. لكنه في بداية الستينات ارتأى مدير المنطقة، الذي يبدو أنه كان من أسرة عدنان المالكي، أن يعرب الاسم، فاقترح ذلك على السلطات المختصة، وكان الاسم الجديد: المالكية الذي لا يستخدم سوى في المعاملات الرسمية، في حين أن المواطنين يتداولون فيها بينهم الاسم الأساسي. تتميز منطقة ديريك بطابعها الهضابي، وترتبتها الخصبة، إلى جانب أمطارها الغزيرة، وهي تعد من منطقة الاستقرار الأولى، وفق المصطلحات التي تستخدمها دوائر الزراعة السورية. بمعنى أن الزراعة البعلية فيها مضمونة. الثروة المائية في المنطقة

لابأس بها، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا وجود نهر دجلة، بالإضافة إلى الوديان الأخرى. طبيعة المنطقة تجمع بين خصائص السهل والجبل. عدد الكرد في المنطقة يقدر بحوالي ٢٠٠ ألف نسمة، حوالي ثلثهم في مركز المنطقة، والباقي في القرى التابعة لها^(٤٤).

مساحة المخطط التنظيمي لمدينة ديريك هو ٢٥٠ هكتار.

إلى الغرب من ديريك بحوالي ٧٠ كم تقع بلدة تربه سببي التي خضع اسمها للتعريب مرتين. المرة الأولى كانت حينما ترجم اسمها إلى العربية حرفياً، فغداً "قبور البيض"، الأمر الذي لم يشف غليل المسؤولين عن التعريب الأول، فاتفقوا فيما بينهم على أن يكون الاسم الجديد للبلدة هو القحطانية. عدد سكان تربه سببي والقرى التابعة لها حوالي ٧٠ ألف، منهم حوالي ٢٠ ألف في مركز البلدة، في حين أن الباقي يتوزعون على القرى التابعة.

إلى الغرب من تربه سببي بحوالي ٣٠ كم تقع مدينة القامشلي، العاصمة الإقليمية الفعلية لمنطقة الجزيرة. يضم مركز المدينة حوالي ٤٠٠ ألف نسمة (٢٥)، أما القرى التابعة لها فهي تضم أكثر من ٢٠٠ ألف. نسبة السكان الكرد في المدينة هي في حدود ٨٠ في المائة، أما النسبة الباقية فتضم العرب، بالإضافة إلى الأقليات الأخرى مثل السريان والأرمن والكلدان والآشوريين.

مدينة القامشلي حديثة نسبياً، أنشأها الفرنسيون لسد حاجة المنطقة إلى مركز إداري، تجاري بعد عملية رسم الحدود التي فصلت منطقة الجزيرة عن الجزيرة بوطان ونصيبين، بالإضافة إلى ماردين.

وقد استمدت المدينة اسمها من نبات القاميش - قامر (القصب) الذي كان يغطي ضفاف نهر جفجف الذي يقسم المدينة إلى قسميها الشرقي والغربي. تعد مدينة القامشلي عقدة المواصلات الأساسية بين منطقة الجزيرة ومناطق الداخلية، إذ فيها بالإضافة إلى المطار، ومحطة القطار الجديدة التي تربطها بدمشق واللاذقية، مروراً بدير الزور والرقعة وحلب. إلى جانب المحطة القديمة التي كانت تربطها سابقاً بحلب وبغداد بوساطة سكة خط قطار الشرق السريع، وهي التي أصبح القسم الأكبر منها تابعاً لتركيا بموجب الاتفاقية الفرنسية - التركية المشار إليها سابقاً.

تعتبر القامشلي المركز التجاري والصناعي الأهم في منطقة الجزيرة، كما أنها فضلاً عن ذلك تضم أهم المراكز الصحية في المنطقة. ونظراً لحيوية المدينة بالنسبة إلى الكرد، استقرت فيها قيادات الفروع الأمنية في محافظة الحسكة، على الرغم من أن الحسكة هي مركز المحافظة وليست القامشلي.

القامشلي مدينة مهمة، شأنها في ذلك شأن المدن الكردية الأخرى، سواء في محافظة الحسكة أو في محافظة حلب، لدرجة أن المرء يدرك منذ الوهلة الأولى مدى البون الشاسع في التعامل بين المناطق الكردية والأخرى العربية داخل سورية. هذا على الرغم من أن المناطق الكردية، خاصة الجزيرة، هي التي تمد الاقتصاد السوري بثروات أساسية تمثل عماد الاقتصاد الوطني، ونخص بالذكر: النفط والحبوب بأنواعها، والقطن، فضلاً عن المنتجات الزراعية الأخرى، إلى جانب الثروة الحيوانية.

تتبع منطقة القامشلي ثلاث نواحي هي: عامودا، تربه سببي تل حميس. بالإضافة إلى أكثر من ٢٠٠ قرية بينها قرى كبيرة مثل: تل معروف التي كانت إلى وقت قريب المركز الأقوى للطريقة النقشبندية في المنطقة. مساحة المخطط التنظيمي لمدينة القامشلي ٢٠٠٠ هكتار.

إلى الغرب من القامشلي، بحوالي ٣٠ كم تقع مدينة عامودا، المدينة التي تعود تاريخها المثبت في ذاكرة المعمرين إلى أكثر من ثلاثة قرون، إذ هناك أسر كثيرة في المدينة يعدد المسنون فيها أسماء أجدادهم حتى الرقم الثامن والتاسع وربما العاشر أحياناً. كما أن مقابر المدينة تشهد على تاريخها، إذ يعود تاريخ مقبرتها الحالية إلى عام ١٩٢٩ وهو العام الذي توفى فيه الملا عبيد الله "سيدا" وكان أول من دفن فيها، في حين أن المسنين لا يعرفون شيئاً عن بدايات المقبرة الأقدم. من المعالم الأثرية في المدينة، تلها الشهير Girê Shermola وجامعها المعروف في المنطقة بأسرها، إذ كانت تتبعه مدرسة دينية، تخرج منها منذ بدايات القرن العشرين وحتى منتصف الستينات العشرات من حملة الإجازة العلمية في الفقه والشريعة وعلوم التفسير، فضلاً عن النحو والصرف والبلاغة والمنطق، بلغت هذه المدرسة أوج ازدهارها في العشرينات من هذا القرن تحت إشراف المرحوم العالم ملا عبيد الله هيزاني "سيدا". حيث كان يتوافد طلبة العلم من مختلف مناطق كردستان على المدرسة ونذكر من طلاب هذه المدرسة المرحوم العالم ملا عبد الحليم إسماعيل الذي كان ضليعاً في المذاهب الفقهية الإسلامية الأربعة، وكان معروفاً لدى العلماء المسلمين في العديد من الدول الإسلامية. كما أن الشاعر الكردي الشهير جكرخوين "ملا شيخموس" هو نفسه من بين طلبة هذه المدرسة. هذا بالإضافة إلى كل من ملا عبد اللطيف إبراهيم، وملا شيخموس قرقاتي رحمهم الله جميعاً. عدد سكان منطقة عامودا حوالي ١٥٠ ألف نسمة، بينهم نحو ٥٠ ألف في المدينة نفسها، أما البقية فهي تتوزع على القرى التابعة لها وعددها في حدود ١٥٠ قرية. نسبة الكرد في منطقة عامودا هي ٩٨ بالمائة، أما البقية فهم عرب وأقليات أخرى. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن تل عامودا أصبح في الجانب التركي من الحدود، وذلك بموجب الاتفاقية الفرنسية - التركية السالفة الذكر. في حين أن الطريق التي كانت تربط عامودا بماردين أصبحت غير سالكة بفعل التقسيم، علماً بأن هذه الطريق ما زالت تعرف حتى الآن بين السكان بطريق المدينة Riya Bajêr

كما توجد طريق أخرى تسمى: DarêRiya. أي طريق داري التي كانت تربط بين عامودا وقرية داري الشهيرة بآثارها التاريخية القديمة، وهي تقع اليوم نتيجة التقسيم في الجانب التركي من الحدود. تستمد عامودا حيويتها من كونها المركز الإداري التجاري للمنطقة الزراعية الخصبة التي تحيط بها. ففيها توجد المحلات التجارية التي تلبى حاجة المستهلكين، بالإضافة إلى الورشات الصناعية التي تخدم القطاع الزراعي، وتسد الحاجات المنزلية.

إلى الغرب من عامودا تقع بلدة الدرباسية التي تبعد عنها ٢٦ كم، وهي ناحية مرتبطة بمنطقة رأس العين. سابقاً كانت قرماني هي مركز الناحية. تقع في مواجهتها درباسية فوق الخط كما يسميها سكان المنطقة Dirbêsiya Serxetê. وهي الواقعة في الجانب التركي من الحدود بموجب اتفاقية رسم الحدود. يفصل بين المدينتين الخط الحديدي، والألغام المزروعة على الحدود. منطقة الدرباسية زراعية في المقام الأول، وهي موطن العشائر الكيكية التي قسّمت ما بين تركيا وسورية. ويبلغ تعداد سكان المنطقة حوالي ١٥٠ ألفاً، منهم حوالي ٣٠ ألفاً في مركز الناحية والقرى الملاصقة لها، مثل: تليلون وجطلي وكربتلي، أما الباقي فيتوزع بين أكثر من ١٠٠ قرية تابعة لمركز الناحية. ترتبط البلدة مع عامودا بطريق موازية لسكة الحديد. كما ترتبط بطريق مع مدينة الحسكة التي تقع إلى الجنوب منها حوالي ٧٠ كم، ومع مدينة رأس العين التي تقع إلى الغرب منها بمسافة ٧٠ كم. نسبة الكرد في منطقة الدرباسية حوالي ٨٠ ٪ أما البقية فهم عرب السريان.

Serê Kanyê سري كاني (رأس العين): هي إدارياً مركز المنطقة، كانت مرتبطة سابقاً قبل ترسيم الحدود بويران شار Wêran Şehir. تتمركز فيها أسرة إبراهيم باشا ذات الدور الكبير في المنطقة أيام السلطة العثمانية، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد. فقد كانت المنطقة الممتدة حتى جبل عبد العزيز مسجلة كمراع باسمها، أما نفوذها الحيوي فقد شمل مساحات أبعد من ذلك. تشتهر منطقة رأس العين بينابيعها التي تعد مصدر الخابور، ومن هنا كان اسمها سري كاني، هذا الاسم الذي عرّب حرفياً فغدا رأس العين. إلا أن غزارة ينابيع المنطقة قد انخفضت في السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة، وذلك نتيجة المشاريع المائية التركية التي يدور حولها الجدل. عدد سكان المنطقة أكثر من ١٥٠ ألف نسمة، منهم حوالي ٤٠ ألفاً في مركز المدينة، أما الباقي فيتوزع على القرى التابعة وعددها يربو على المائة. توجد في المنطقة ثروة مائية جارية هامة، تتمثل في نهر الخابور، بالإضافة إلى الينابيع الكبريتية، هذا إلى جانب الثروة المائية الباطنية. المنطقة زراعية في المقام الأول، وزراعتها مروية بصورة أساسية. أهم محاصيلها: الحبوب والقطن، إلى جانب الأشجار المثمرة. فضلاً عما تقدم تشتهر المنطقة بطابعها الأثري إذ تضم المنطقة تل حلف الشهير الذي يعد فخاره واحداً من أبرز ما تم العثور عليه من فخار العصور القديمة، وبه يؤرخ لمرحلة هامة

من مراحل التاريخ ما قبل المكتوب. كما أن المنطقة كانت ذات أهمية خاصة في عهود الميتانيين والحثيين والأقوام التي أتت من بعدهما، ويشار هنا إلى تل فخيرية الذي يعتقد حتى الآن بأنه يضم موقع عاصمة الميتانيين واشوكانى.

وأخيراً نأتي إلى مركز المحافظة، الحسكة المدينة التي بدأ الاهتمام بها في عهد الفرنسيين، وكبرت بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، تضم المدينة حوالي ٣٥٠ ألف نسمة. تلحق بها مجموعة من النواحي والبلديات مثل: تل تمر، تل براك، مركدة، بالإضافة إلى أكثر من ١٥٠ قرية. نسبة الكرد في المدينة نفسها حوالي ٦٠ بالمائة، أما النسبة الباقية فهي تضم العرب والسريان والآشوريين والأرمن والكلدان والجاجان... القرى التي تقع شمال مدينة الحسكة تتصف بطابعها الكردي، في حين أن نسبة الأكراد تقل بصورة ملحوظة في القرى الواقعة إلى الجنوب والشرق من المدينة. المدينة حديثة نسبياً وقد اهتمت بها الحكومة بصورة لافتة للنظر على حساب مدينة قامشلي، المدينة الأكبر والأهم بالنسبة لموقعها. مساحة المخطط التنظيمي للحسكة هو ٨٠٠ هكتار. تشتهر المدينة بنهر الخابور الذي يجري في وسطها، لكنه مع الأسف تأثر بالجفاف إلى حد بعيد. تعد الحسكة المركز الإداري للمنطقة، وقد حرصت الحكومات المتعاقبة باستمرار على اعتماد المركزية الإدارية الصارمة في تسيير المعاملات. وكانت في الوقت ذاته حازمة أمام مطالبة الأهالي بضرورة إحداث محافظة القامشلي، أسوة ببقية المحافظات الأخرى المستجدة مثل طرطوس والرقعة، علماً أن اتساع المنطقة وأهميتها الاقتصادية، يستلزمان مثل هذا التقسيم الإداري. فابن ديريكي مثلاً عليه أن يسافر مسافة ٢٠٠ كم من أجل الحصول على توقيع إداري أو ما شابه. لكن السلطات كانت متشددة في رفضها هذا المطلب على الرغم من مشروعيتها ومعقوليتها، انطلاقاً من هواجسها الشوفينية التي تريد قطع الطريق بصورة نهائية أمام إحداث محافظة يكون الكرد فيها الأغلبية السائدة بصورة لا تدع المجال لأي شك، وذلك تحسباً لأية احتمالات مستقبلية.

أما المنطقة الكردية الثانية التي تدخل في إطار كردستان سورية، فهي منطقة كوباني التي استمدت اسمها من اسم الشركة الألمانية التي أنشأت خط قطار السريع عام ١٩١٢، ولكنه غدا لاحقاً عين العرب في إطار سياسة التعريب المتبعة نحو المناطق الكردية. وقد سألت بنفسني العديد من المسنين في المنطقة أثناء زيارتي لها عن حكاية هذه التسمية الأخيرة، وما أجمعوا عليه هو أنه كان يوجد في المنطقة نبعان: الأول كان يسمى كانيا مرشدي أي نبع مرشد، في حين سمي الثاني بكانيا عرباً - نبع العرب، لأن العرب الرحل كانوا يأتون صيفاً مع مواشيهم إلى المنطقة من بوادي الرقة وكان النبع مصدر مياههم، وهذا معناه أن سكان المنطقة الكرد هم الذين أطلقوا اسم عين العرب على نبع يقع ضمن منطقتهم هم. وما عرفته من أولئك المسنين أن الشيوخ العرب في

تلك الفترة كانوا يقرون بالوضع، ويعترفون بكون برية كوبياني تابعة للمنطقة الكردية منذ البدايات. المنطقة كانت تابعة سابقاً لأورفة، ولكن بعد تقسيم الحدود أصبحت كوبياني مركزاً للمدينة، وهي اليوم إدارياً منطقة تابعة لمحافظة حلب. تضم المنطقة حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، بينهم أكثر من ٧٠ ألفاً في مركز المدينة، بينما البقية تتوزع على نحو ٢٠٠ قرية تابعة لها. تفصل بين كوبياني والجزيرة تل أبيض التي يسكنها مزيج من العرب والكرد. لكن كلتا المنطقتين "الجزيرة وكوبياني" ترتبطان مع كردستان الشمالية، وتلتقيان من خلالها، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى مدى قساوة وتعسفية التقسيم. فإذا كانت كردستان بصورة عامة تعرضت للتقسيم بعد الحرب العالمية الأولى، فإن كردستان سورية تعرضت لتقسيم مزدوج، إذ تم فصلها عن بقية أجزاء كردستان من ناحية، لكنها من ناحية ثانية قسمت إلى ثلاث مناطق يفصل بعضها عن بعض بقية بفعل أمزجة القاسمين.

وأخيراً نأتى إلى منطقة عفرين التي استمدت اسمها من نهر عفرين، مصدر هذا النهر الرئيسي نبع يسمى لدى الأهالي بكانيا صابوني أو آفا صابوني، نبع الصابون أو ماء الصابون.

منطقة عفرين أحدثت إدارياً بعد تقسيم الحدود إذ كانت المنطقة تابعة إدارياً في السابق لكلس مركز القضاء التي بقيت بموجب التقسيم في الجانب التركي. تتبع المنطقة في يومنا الراهن ست نواح هي: راجو، بلبل، جنديرس، معبطلي، شران، شيخ الحديد، تتبعها حوالي ٣٦٠ قرية. عدد السكان الكرد في المنطقة حوالي من ٥٠٠ ألف نسمة يعيشون فيها منذ البدايات. المنطقة جبلية، تجمع بين مناخ الجبل والمتوسط لقربها من البحر.

وتجدر الإشارة هنا إلى العديد من سكان المنطقة هاجر منها إلى القسم الشمالي من كردستان التابع حالياً لتركيا، في حين أن قسماً آخر لا يستهان به توجه نحو مدينة حلب بحثاً عن فرص عمل أفضل، وذلك نتيجة واقع الإهمال الذي تعاني منه المنطقة، شأنها في ذلك بقية المناطق الكردية الأخرى. تشتهر منطقة عفرين بالزيتون والزيت الكرديين، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة خاصة الفستق الحلبي، والمشمش، والعنب، إلى جانب الخضروات والحبوب والبقوليات، كما أن طبيعة المنطقة خلابة ساحرة، تمتلك إمكانات سياحية كبيرة، فضلاً عن كنوزها الأثرية.

كلمة أخيرة في مقام خاتمة تستوجبها المرحلة الراهنة

إلى أين تتجه الأمور في المناطق الكردية السورية؟ وما هي التحديات التي ستواجه الكرد في المناطق المعنية؟

وماذا عن موقع الكرد بصورة عامة من التطورات الجارية حالياً، وتلك المستقبلية المحتملة على صعيد الملف السوري بكل تعقيداته وتداخلاته؟

أسئلة مشروعة تُطرح بصورة يومية على المستويين الشعبي والنخبوي كردياً، وهي تمس مصير ملايين الناس على مختلف الصعد، لا سيما ما يتصل منها بالجوانب المعيشية والأمنية والاستقرار، هذا فضلاً عن الحقوق القومية المشروعة.

أما الغريب اللافت في الأمر من جانب القوى السياسية الكردية، فهو يتمثل في غياب استراتيجية متكاملة على المستوى الكردي السوري، استراتيجية تتمحور حول الأسئلة المعنية، وتقوم على دراسة الظروف والإمكانات، وتحديد المطلوب، وبلورة معالم البدائل المطروحة عبر استشفاف ملامح القادم المتوقع، أو بتعبير أدق استناداً إلى القراءة المتأنية في الواقع السوري الراهن، وتطوراتهِ المقبلة، وإمكانية تعددية احتمالاته.

فالقوى السياسية الكردية السورية، سواء الموجودة ضمن المجلس الوطني الكردي، أم تلك التي تركته، أم التي لم تنضم إليه أصلاً، لأسباب مختلفة؛ ما زالت في مرحلة ردود الأفعال، والإنشغال بالخلافات البينية الشللية، التي غالباً ما تتمركز حول الأدوار والامتيازات، ومسائل ثانوية تتسبب في تشتيت الطاقات وبث روحية اليأس. وما يساهم في استمرارية هذا الوضع هو عدم وجود آلية لإجراء مراجعات نقدية شجاعة ناضجة بهدف تقييم وتقويم ما جرى، والوقوف على الأخطاء التي كانت، واعتماد طريقة واقعية للمساءلة والمحاسبة، كل ذلك بقصد تحسين مستوى الأداء، ووضع حدٍ لجهود الميسئين، وإتاحة المجال أمام الكفاءات، خاصة الشبابية لتأخذ دورها المطلوب في ميادين العمل بعيداً من عقلية التوازنات والولاءات، وذلك بعد أن أثبتت تجارب أكثر من نصف قرن عقمها، وعدم جدواها.

أما في ما يتصل بموضوع حزب الاتحاد الديمقراطي، فهو ما زال في سعيه المحموم لفرض هيمنته على المناطق الكردية، ويتصرف وكأنه السلطة الشرعية التي لا بد أن يعترف بها الجميع، عبر إرغامهم على الالتزام بتدابيره وإجراءاته. وكل من يخرج على الطاعة المفروضة تلك، عليه أن يواجه التهديد والإبعاد والاعتقال، وحتى التغيب.

ولم يعد خافياً على أحد أن الحزب المعني، التابع أصلاً لحزب العمال الكردستاني، قد استفاد من واقع ضعف الأحزاب الكردية السورية وترهلها، واستغل عدالة القضية الكردية السورية، ليتمكن من استثمار الطاقات البشرية الشبابية لكرد سورية في معاركه، خاصة تلك التي خاضها، ويخوضها، خارج حدود المناطق الكردية، مثل المنبج وتل أبيض والرقعة ودير الزور وغيرها، وذلك تنامياً مع توجهاته والتزاماته الإقليمية التي لا تتقاطع مع المشروع الكردي الوطني في سورية. بل على العكس من ذلك، فقد تسببت جهود هذا الحزب حتى الآن في إحداث حالة من التوتر والتشنج والتوجس بين العرب والكرد. كما أن تصرفاته وسلوكياته قد أعطت الذريعة للتدخل التركي في منطقة عفرين، والهيمنة عليها.

وهناك مخاوف ملموسة من حدوث سيناريو مماثل في مناطق أخرى في حال حدوث تفاهم أمريكي- روسي، الأمر الذي ستترتب عليه تفاهات أمريكية- تركية مقابل الحد من النفوذ الإيراني بأذرعه المختلفة، بما فيها حزب العمال الكردستاني، الذي يعلم الجميع أنه ما زال ضمن دائرة التأثير الإيراني رغم كل التفاهات الاستخباراتية الميدانية مع الأميركيين في سورية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى التحركات الأخيرة التي وُصفت بأنها محاولة جديدة لإيجاد صيغة من التفاهم بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، من أجل الاستعداد للاحتتمالات القادمة. وهي محاول تعد امتداداً لمحاولات سابقة فاشلة، ولكنها في جميع الأحوال تحظى باهتمام شعبي، على أمل الوصول إلى صيغة من التوافق الكردي العام، الأمر الذي سيكون في مصلحة الجميع. ولكن التجارب المتكررة غير المشجعة، قد اثبتت باستمرار أن الفاصل بين الواقع والتمني كبير وشائك بكل أسف.

وقد جاءت تهديدات بشار الأسد التي أشارت إلى إمكانية اقتحام المناطق الكردية التي قد هيمن عليها حزب العمال الكردستاني تحت مسمى قسد، لتزيد من الهواجس الكردية على المستوى الشعبي، ولتؤكد أن المستقبل ما زال مجهولاً، وأن الاستقرار النهائي ما زال بعيد المنال، مما سيدفع بأصحاب الكفاءات والإمكانات المادية إلى التحويل على الهجرة كخيار أول، وهذا ما ينذر بالمزيد من الاستنزاف والضعف، إن لم نقل الضياع.

الوضعية الكردية السورية لا تتحمل المزيد من الأعباء المرهقة المفروضة من الخارج بناء على حسابات إقليمية ودولية.

وبناء على ما تقدم، نرى ضرورة تحديد جملة من النقاط، نعتبرها صالحة لأن تكون ركائز استراتيجية كردية سورية، تكون متكاملة مع المشروع الوطني السوري العام، الذي يظل الإطار الأنسب لاستمرارية العيش المشترك بين سائر المكونات السورية على أساس احترام الحقوق

والواجبات، وطمأنة الجميع من دون أي استثناء أو تمييز. وأهم النقاط التي نراها جديرة بالتمعن والمتابعة هي:

١. مهما كانت الصيغة التي ستكون عليها سورية مستقبلاً من ناحيتي شكل الدولة (فيدرالية، لامركزية، فيدرالية- لامركزية...الخ)، وطبيعة النظام السياسي (برلماني، رئاسي، برلماني- رئاسي...الخ)، فإن المعطيات بصورة عامة تؤكد أن مشروع التقسيم مستبعد. والأحتمال الأرجح هو أن تستمر صيغة مناطق النفوذ إلى إشعار آخر، وذلك ريثما يتم توافق دولي وإقليمي على ماهية الحل في سورية. ولكن في جميع الأحوال، فإنه من المتعذر بل من المستحيل، فصل الوضع الكردي في سورية عن الوضع السوري العام. ولذلك فإن الضرورة والحكمة تقتضيان تأكيد الالتزام بالمشروع الوطني السوري، الأمر الذي سيطمئن الداخل الوطني السوري، ويساهم في تحسين قواعد العيش المشترك. كما أنه يطمئن الجوار الإقليمي.

٢. التوافق على مشروع وطني كردي سوري، يحدد بوضوح المطالب الكردية ضمن إطار الوحدة السورية، وعلى أساس الإقرار بالحقوق، والالتزام بالواجبات. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الوثائق العديدة التي صدرت عن الهيئات واللقاءات السورية التي كانت منذ بدايات الثورة السورية. ويشار هنا بصورة خاصة إلى الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية التي أصدرها المجلس الوطني السوري ٢٠١٢، ووثائق مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة ٢٠١٢، ووثيقة التوافق بين الائتلاف والمجلس الوطني الكردي ٢٠١٣، هذا إلى جانب الكثير من الأوراق البحثية التي انتجها الأكاديميون والباحثون السوريون المهتمون بهذا الموضوع، بالإضافة إلى الأوراق التي قدمت ونوقشت في العديد من المؤتمرات واللقاءات التي عقدت في العديد من الأماكن.

فكل هذه الوثائق والأوراق يمكن أن تكون أرضية صالحة لبلورة المواقف، وصياغة وثيقة عامة تكون مقبولة من قبل جميع الأطراف.

٣. أما الإشكالية الأكبر فهي تشخص في موضوع حزب الاتحاد الديمقراطي. فهذا الحزب يشكل في واقع الأمر منظمة تابعة لحزب العمال الكردستاني. وهناك العديد من الأذرع التابعة للحزب المذكور هي التي تتحكم بالمسائل الأمنية والإدارية، وتشرف على العمل العسكري ضمن المناطق الإدارية التي أعلن عنها الحزب نفسه بأسماء وواجهات مختلفة.

والسؤال الأساسي المفصلي الذي يطرح نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو: هل بلغ أعضاء قيادة هذا الحزب وكوادره من السوريين إلى قناعة باستحالة الاستمرارية في الوضع الراهن.

وذلك بحكم ضغط المعادلات الوطنية والإقليمية التي لا تستقيم أبداً مع وجود حزب العمال الكردستاني بهذا القوة ضمن الساحة الكردية السورية؟

هل هناك امكانية لاتخاذ خطوة جريئة يقوم بها هؤلاء، ليؤكدوا الهوية الكردية السورية الوطنية للحزب المذكور بعيداً من المظلة التنظيمية لحزب العمال، وخطه وأهدافه، التي لا تتوافق مع مصالح وتوجهات الكرد السوريين؟

هل هناك امكانية لرسم خط فاصل، حتى ولو بصورة ودية، بين الحزب المذكور وحزب العمال، كمقدمة لاندماج الحزب المعني مع الحياة السياسية الكردية السورية من موقع المعبر عن تطلعات الكرد، لا من موقع القادام المفروض، المكلف بمهمة ضبط الأوضاع الكردية لصالح أجنادات لا تجسد مصالح الكرد والسوريين على وجه العموم؟

أسئلة تطرح بجدية وجدية. والأجوبة الواضحة عنها تمثل الخطوة الفعلية لأي توجه قوي متماسك هدفه توحيد الموقف الكردي السوري.

٤. همية المحافظة على أفضل العلاقات مع المحيط العربي والجوار التركي. فالغالبية الغالبة من الشعب السوري هم عرب. وسورية كانت باستمرار جزءاً فاعلاً من المحيط العربي-الإسلامي. ووقائع التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة والتداخل السكاني، والمصالح المتبادلة، كلها تلزم الكرد السوريين عبر مؤسساتهم السياسية والأهلية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني، بتعميق اسس التفاهم والتفاعل مع المكون العربي السوري والمكونات السورية الأخرى جميعها، ومد جسور التواصل والتفاهم مع المجتمعات العربية، وذلك بهدف المصادرة على محاولات بعض المتشدد من الطرفين التي تستهدف دفع الأمور نحو التشنج والتصعيد لصالح توجهات لا تخدم العرب والكرد في الوقت نفسه.

كما أن العلاقة الجيدة مع الجارة تركيا كدولة ومجتمع، بصرف النظر عن الهوية السياسية للحكومة التي تتغير بحكم قواعد النظام الانتخابي الديمقراطي المعتمد في البلد.

فهناك حدود برية طويلة، وهناك تداخل سكاني لا يمكن تحاشيه، فمعظم الأسر يتوزع أفرادها وأقاربها على جانبي الحدود. كما أن الثقافة والذاكرة التاريخية والمصالح المشتركة، هي الأخرى عوامل هامة تلزم الكرد السوريين بالحرص على العلاقات الطيبة لمصلحة الطرفين، ولمصلحة السوريين جميعاً.

فالشمال السوري بأكمله سيستفيد من التجربة الاقتصادية التركية الناجحة، وقدراتها، في عمليات إعادة الإعمار والتنمية. كما أن الجنوب التركي هو الآخر سيشهد المزيد من الأمان والاستقرار، الأمر الذي سيفسح المجال لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي في المنطقة المعنية.

هذه هي مجرد أفكار عامة، تحتاج إلى المزيد من التطوير والتحديد، كما تحتاج إلى جهود واعية، حريصة على مستقبل شعبها وأجياله القادمة. جهود قادرة على التفاعل والعمل المشترك بروحية فريق العمل المنسجم المتآلف، مما سيمكّن من تبادل الخبرات والمعارف، والتعامل مع الوقائع والمعطيات بعقلية علمية منهجية. عقلية ترتب الأولويات، وتدرس كل الخيارات، وتحرص على أوسع العلاقات مع الحاضنة الشعبية، التي عادة تتحمل القسط الأكبر من أعباء العمل المطلوب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحل العادل للقضية الكردية في تركيا ضمن إطار وحدة البلد المشترك، والدولة التي يشارك فيها سائر مواطنيها من دون أي تمييز، سيكون أمر في صالح تركيا وسورية، ولصالح استقرار المنطقة وتقدمها.

أما أن تظل كل الأطراف، سواء على مستوى الأحزاب أم المجموعات أم الأفراد، في دائرة ردود الأفعال، وانتظار ما ستكون عليه الأمور، فهذا معناه أن حصيلة التفاهات الإقليمية والدولية المتوقعة ستكون على حساب الحلقة الأضعف كالعادة.

الملحق:

يتضمن هذا الملحق:

١. المواد التي تناولت القضية الكردية في معاهدة سيفر.
٢. الاتفاقية الفرنسية التركية (اتفاقية فرانكلين بويون) ١٩٢١.
٣. الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية التي أصدرها المجلس الوطني السوري.
٤. نص الاتفاق بين الائتلاف الوطني لوقى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي.

المواد التي تناولت القضية الكردية في معاهدة سيفر

نورد فيما يلي نص المواد الثلاثة التي ضمنها معاهدة سيفر، وهي تلك المواد التي تناولت وضع وآفاق الشعب الكردي آنذاك. وقد اعتمدنا النص العربي الذي أورده زهير عبد الملك في

كتابه: الأكراد وبلادهم كردستان بين سؤال وجواب، السويد ١٩٩٩، ص ١٦٠ - ١٦١. وذلك بعد مقارنته مع النص الإنكليزي الذي اعتمده

Maxime,R, in:Chliano.G. (ed.)1980 People Without Country,the Kurds and Kurdistan, translated by Michael Pallis,London.PP43-43

المادة ٦٢- تتولى هيئة، تتخذ مقرها في اسطنبول، مكونة من ثلاثة أعضاء تعيينهم حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، التحضير، أثناء الأشهر الستة الأولى التي تعقب تنفيذ هذه الاتفاقية، لوضع خطة لمنح حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية من الأكراد والتي تقع إلى شرق الفرات وإلى جنوب الحدود الأرمنية التي ستحدد فيما بعد، وإلى شمال الحدود بين تركيا وسورية وبلاد ما بين النهرين، وعلى النحو المحدد في المادة ٢٧ من القسم الثاني (٣٢). وفي حالة عدم توافر إجماع في الآراء بصدد أي قضية، يحيل أعضاء الهيئة المذكورة كل إلى حكومته.

ينبغي أن توفر الخطة ضمانات كاملة لحماية الآشوريين والكلدانيين والجماعات العرقية أو الدينية الأخرى في المنطقة.

ولهذا الغرض ستزور المنطقة هيئة مكونة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلاد فارس والأكراد لكي تتولى تحديد أي تعديل - إن وجد- ينبغي إدخاله على الحدود التركية أينما تلتقي مع الحدود الفارسية وذلك على النحو الموضح في هذه المعاهدة.

المادة ٦٣: توافق الحكومة العثمانية من الآن على قبول وتنفيذ القرارات التي تتخذها الهيئتان المقرر تشكيلهما في المادة ٦٢ أعلاه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارها بتنفيذ تلك القرارات.

المادة ٦٤: وإذا ما طلب السكان الأكراد في المناطق المحددة في المادة ٦٢ في غضون سنة واحدة من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية من مجلس عصبة الأمم وأعربت غالبية سكان تلك المناطق عن رغبتها في الاستقلال عن تركيا، وإذا ما ارتأى المجلس أن هؤلاء السكان مؤهلون للاستقلال وأوصى بمنحهم إياه، توافق تركيا من الآن على قبول مثل هذه التوصية، وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في تلك المنطقة. وستكون تفاصيل هذا التنازل موضوعاً لاتفاقية خاصة تعقد فيما بين تركيا والدول الحليفة الكبرى.

وإذا تم التنازل، لن تعترض الدول الحليفة الكبرى إذا ما سعى الأكراد الذين يقطنون في ذلك الجزء من كردستان والذي يقع حالياً ضمن ولاية الموصل لأن يصبحوا مواطنين في الدولة الكردية المستقلة حديثاً.

الاتفاقية الفرنسية – التركية

أنقرة، أكتوبر ١٩٢١

لقد تم التوصل بين حكومة المجلس التركي الكبير والجمهورية الفرنسية إلى ضرورة عقد اتفاقية فيما بينهما. وقد كلف لإنجاز هذا الأمر عن المجلس الكبير وزير الخارجية والنائب السيد يوسف كمال بك. وعن الجمهورية الفرنسية الوزير السابق السيد هنري فرانكلين بويون. وقد منحنا كامل الصلاحيات من أجل إنجاز هذا الموضوع.

بعد المداولة ومقارنة الوثائق، اتفق السيدان المشار إليهما على المواد التالية:

١. يؤكد الطرفان المشاركان في هذه الاتفاقية على أنه بمجرد التوقيع عليها سيتم إبلاغ الجيش والمؤسسات المدنية والمواطنين بالمستجدات المترتبة عليها.
٢. بناء على هذه الاتفاقية، سيقوم الطرفان بإطلاق سراح أسرى الحرب، والمساجين، من المواطنين الفرنسيين أو الأتراك، من قبل الجانبين. يتكفل الطرف الذي يقوم بإطلاق سراح السجناء الموجودين لديه بنفقات إيصالهم إلى قرب نقطة من موقع تسليمهم إلى الطرف الآخر. ويشمل مفعول هذا الاتفاق جميع السجناء، سواء من المحكومين أو الموقوفين، وبغض النظر عن مدة محكوميتهم أو مدة بقائهم في السجن.
٣. ستقوم القوات الفرنسية بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، بناء على المادة الثامنة منها، بالانسحاب إلى جنوب الخط الحديدي (خط قطار الشرق السريع)، في حين أن القوات التركية تنتقل إلى شمال الخط المذكور وذلك في غضون شهرين على الأكثر.
٤. ستكون هيئة مشتركة تتألف من الطرفين، يناط بها مسؤولية اتخاذ القرارات بخصوص تحديد المناطق التي سيتم الانسحاب منها، وتلك التي سيتم الاستقرار فيها، وذلك ضمن المدة الزمنية المشار إليها في المادة الثالثة.
٥. بعد استقرار كل طرف في الأراضي المخصصة له، سيعلن الطرفان العفو العام.
٦. تلتزم حكومة المجلس التركي الكبير بمراعاة حقوق الأقليات الواردة في الميثاق الوطني التركي. وذلك استناداً إلى ما اتفق عليه من مبادئ تتناول حقوق الأقليات، بين دول الحلفاء وخصومهم.

٧. فيما يتعلق بمنطقة اسكندرونة، سيكون هناك نظام إداري خاص. وسيكون في استطاعة المواطنين من أصول تركية الاستفادة من جميع الطاقات بغية تطوير ثقافتهم، وستحظى اللغة التركية هناك بمكانة رسمية.

٨. سيتم رسم الخط الوارد ذكره في المادة الثالثة كما يلي: يبدأ خط الحدود من خليج اسكندرونة من نقطة تقع جنوب بانياس، ويتجه نحو ميدان اكبس (محطة القطار تبقى في الجانب السوري، بالإضافة إلى المنطقة المحيطة بها).

وبموجب هذا الخط ستبقى نقطة دسو (هكذا ورد الاسم في النص التركي) في الجانب السوري، في حين أن كارينا وكلس ستكونان في الجانب التركي (في منطقة ميدان اكبس). ثم يتجه الخط الحدودي نحو الجنوب الغربي حيث يلتقي مع محطة الراعي. بعد ذلك يسير مع سكة القطار (قطار الشرق السريع). وستبقى هذه السكة من محطة الراعي إلى نصيبين في الجانب التركي؛ ومن هناك يسير الخط المذكور على الطريق التي توصل بين نصيبين وجزيرة ابن عمرو، ليصل إلى دجلة. ستكون نصيبين إلى جانب جزيرة ابن عمرو بالإضافة إلى طريق التي تربط بينهما في الجانب التركي. ولكن من حق الدولتين (الموقعيتين) الاستفادة من الطريق المشار إليها على قدم المساواة. أما بالنسبة للمحطات الرئيسية والفرعية الواقعة ما بين محطة الراعي ونصيبين، فهي تعتبر جزءاً من سكة الحديد نفسها، لذلك ستكون لتركيا.

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، ستتشكل لجنة تضم ممثلين من الطرفين، مهمتها رسم خط الحدود بين الدولتين، وذلك في غضون شهر.

٩. سيعيد قبر سليمان شاخ جد السلطان عثمان (مؤسس الإمبراطورية العثمانية) المعروف بالمقبرة التركية في قلعة جابر أرضاً تركية، بالإضافة إلى المنطقة المحيطة به. وسيكون من حق تركيا وضع الحراس ورفع العلم التركي هناك.

١٠. توافق حكومة المجلس التركي الكبير على التنازل عن جميع امتيازاتها بخصوص استثمار خط القطار من بوزاني إلى نصيبين، بالإضافة إلى جميع المؤسسات التابعة لها، الموجودة في ولاية أضنة، إلى جانب سائر امتيازات العمليات التجارية وما يتصل منها بالاستخدام، على أن تسلمها إلى شركة فرنسية توافق عليها الحكومة الفرنسية.

من حق الدولة التركية أن تنقل قواتها العسكرية على خط قطار الشرق السريع في المنطقة الواقعة ما بين ميدان اكبس ومحطة الراعي. (الخط يقع ضمن الأراضي السورية). وفي المقابل، من حق سورية أن تقوم بنقل قواتها العسكرية من محطة الراعي إلى نصيبين على الخط الحديدي نفسه، وذلك على القسم الواقع ضمن الأراضي التركية. ولن تكون هناك من حيث

المبدأ أية فوارق بين الطرفين من جهة تعرفه استخدام هذه السكة والخطوط المتفرعة عنها.(أي لن يكون هناك امتياز لطرف على حساب الطرف الآخر). وإذا ما اقتضت الضرورة بتجاوز هذا المبدأ؛ فسيكون حينئذ من حق الدولتين العمل بما تتفقان عليه فيما بينهما، والتحقق منه. ولكن في حال عدم الاتفاق على المبدأ المشار إليه، سيتصرف كل طرف وفق ما يراه مناسباً.

١. بعد التصديق على هذه الاتفاقية، ستقوم تركيا وسورية، بتشكيل لجنة مشتركة مهمتها وضع اتفاقية جمركية بين الطرفين، على أن يتم تحديد شروط ومدة تطبيق الاتفاقية المقترحة من قبل اللجنة المعنية. ولكن الى حين التوصل إلى اتفاقية من هذا القبيل، سيتمتع الطرفان بحرية الحركة المعفاة من الرسوم الجمركية.

٢. سيتم تقسيم مياه نهر قويق بين حلب والمناطق الواقعة إلى الشمال منها في الجانب التركي، وذلك بما يراعي حقوق الطرفين ويرضيهما.

٣. سيكون من حق السكان المستقرين وأنصاف المستقرين الاستفادة كالسابق من المراعي وتملكها على جانبي خط الحدود المشار إليه في المادة الثامنة. ومن اجل تأمين مستلزمات الانتفاع المذكور، سيكون بإمكان هؤلاء الانتقال عبر طرقي الحدود بحرية مع قطعان حيواناتهم وأدواتهم ومنتجاتهم، بالإضافة إلى ما يحتاجون إليه من بذار، من دون أن يدفعوا أية رسوم جمركية، أو تلك التي تخص المراعي. وسيدفع هؤلاء الضرائب لتلك الدولة التي يتبعونها (بصورة رسمية) من دون دفعها للدولة الأخرى (التي ينتقلون إليها بصورة مؤقتة).

٢٠ أكتوبر ١٩٢١

أنقرة على نسختين

يوسف كمال YUSUF Kemal

هنري فرانكلين بويون Henri Franklin Bouillon

ملاحظة: تمت الموافقة على هذه الاتفاقية في ١٨ شباط ١٩٢٦. وقد وقع على التصديق من الجانب التركي توفيق رشدي آراس. ومن الجانب الفرنسي السفير الفرنسي في اسطنبول. وفي اليوم عينه صادق كل من تركيا وبريطانيا والعراق على اتفاقية مماثلة فيما بينهم، وذلك بخصوص الحدود بين تركيا والعراق.

المصدر: حسن بيركي ديلان: سياسة تركيا الخارجية، ١٩٢٩ - ١٩٣٩ الترجمة من التركية الى الكردية: احمد فريد، ومن الكردية إلى العربية: عبد الباسط سيدا. مخطوط.

الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية

يُواصل السوريون ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنسانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب، فازهق نحو عشرين ألف سوري وجرح وسجن وعذب مئات الآلاف على مرأى العالم ومسمعه.

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية وبناء على وثيقة "العهد الوطني لسورية المستقبل"، وإيماناً بضرورة إزالة الغبن الواقع على الشعب الكردي على مدى عقود، وللظروف الخاصة التي مرّ بها الكرد في سورية، فقد أصدر المجلس الوطني السوري هذه الوثيقة الوطنية التي تحمل رؤيته والتزاماته لحل القضية الكردية في سورية، داعياً القوى والشخصيات السياسية إلى التوقيع عليها.

تتفق القوى الموقعة على أساس الالتزام ببرنامج الثورة السورية، مُمثلاً في العمل على إسقاط نظام الطغمة الأسدية وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية، وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

١. يؤكد المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة التزامها بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.
٢. العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين.
٣. يؤكد المجلس أن سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي.

٤. تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.
 ٥. الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.
 ٦. تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ونسيجه الاجتماعي.
 ٧. يعمل المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية والمعاناة التي مرّ بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.
 ٨. تسعى القوى الكردية الموقعة على تعزيز المشاركة الوطنية في أنشطتها وفعاليتها من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية ودعوة ممثلي مكونات الشعب السوري كافة والحرص على مشاركتهم، والتواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.
 ٩. العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للشباب والناشطين الكرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.
- إن المرحلة المقبلة تستوجب توحيد جهود السوريين جميعاً، وتركيزها في إطار واحد لمواجهة النظام الدموي، وحماية شعبنا من بطشه وإرهابه، وإنقاذ سورية من الطغمة التي استمرت القتل والتدمير. وإن المجلس الوطني السوري وكل القوى الموقعة ملتزمة بالعمل معاً لحماية شعبنا والدفاع عنه وتأمين كل ما يؤمن إسقاط النظام وبناء سورية الجديدة التي تحمي مواطنيها وتصون حقوقهم.
- وتُعد هذه الوثيقة تطبيقاً لوثيقة العهد الوطني بين أطراف المعارضة وجزءاً لا يتجزأ منها.

المجلس الوطني السوري ٠٣ نيسان (أبريل) ٢٠١٢



نص الاتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني

الكردى

يواصل السوريون ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنسانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب، فأزهق أرواح عشرات آلاف السوريين وجرح وسجن وعذب مئات الآلاف منهم على مرأى العالم ومسمعه. وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية، فقد عقد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لقاءات عمل مع الأخوة في المجلس الوطني الكردي بهدف التوصل إلى تفاهم لانضمام المجلس الوطني الكردي ومكوناته من الأحزاب والهيئات والشخصيات المستقلة إلى الائتلاف الوطني وهيئاته.

وقد اتفق على إطار يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية للانضمام إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على أساس الالتزام ببرنامج الثورة السورية ممثلاً في العمل على إسقاط نظام الطغمة الأسدية وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

١. يؤكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً..
٢. العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.
٣. يؤكد الائتلاف أن سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية..

٤. تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس..
٥. سورية دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويحترم دستورها المعاهدات والمواثيق الدولية.
٦. الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي..
٧. تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ونسيجه الاجتماعي..
٨. كما شارك الأخوة الكرد في فعاليات الثورة السورية وأنشطتها من خلال التنسيق والتنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنه ينبغي المشاركة الفاعلة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئاته، إضافة إلى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة على المستوى الوطني..
٩. تلتزم القوى والأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالسياسات والبرامج التي يتم إقرارها في مؤسسات الائتلاف وفي المقدمة منها البرنامج السياسي..
١٠. كما أن الثورة السورية العظيمة تبنت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال..
١١. يعمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية والمعاناة التي مرّ بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر..
١٢. يعمل المجلس الوطني الكردي على إعطاء الصبغة الوطنية لأنشطته وفعالياته من خلال دعوة ممثلي مكونات الشعب السوري كافة والحرص على مشاركتهم، والتواصل البناء مع باقي النسيج الوطني..
١٣. العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للأخوة الكرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم..

١٤. هذه الوثيقة قابلة للتطوير حسب مقتضيات العمل الوطني وبموافقة الطرفين..
١٥. يُمثل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة. وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية..
١٦. الحد الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو ١٤ عضواً. وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتفق عليه..

إن المرحلة المقبلة تستوجب توحيد جهود السوريين جميعاً، وتركيزها في إطار واحد لمواجهة النظام الدموي، وحماية شعبنا من بطشه وإرهابه، وإنقاذ سورية من الطغمة التي استمرت القتل والتدمير. وإن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي ملتزمان بالعمل معاً لحماية شعبنا والدفاع عنه وتأمين كل ما يُؤمّن إسقاط النظام وبناء سورية الجديدة التي تحمي مواطنيها وتصون حقوقهم.

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المجلس الوطني الكردي ٢٧/٠٨/٢٠١٣
ملاحظة: يتحفظ المجلس الوطني الكردي على البند الثالث ويقترح بأن أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة إتحادية، وسيعمل المجلس الوطني الكردي على تحقيق ذلك دون أن يشكل ذلك عائقاً أمام انضمامه إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

الهوامش:

(١) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

- فيليب حتى، ادورد جرجي، جبرائيل جبور: تاريخي العرب. ص ٨٤٢٠ - ٨٤٨. دار الكشف، ط١١، بيروت لبنان. ٢٠٠٢
- البرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية. ص. ٣٣٠ - ٣٥٦. ترجمة كمال خولي، تحقيق وضبط: انطون ب. نوفل، ط٢٠، نوفل، بيروت ٢٠٠٢.

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

- Ingmar Karlsson, *Roten till det onda-Uppdelningen av Mellanöstern från 1916 till Idag*. Historika Media, Lund, Sverige 2016. Pp. 12-22.
- انجمار كارلسون: جذر الشر - تقسيم الشرق الأوسط من ١٩١٦ حتى اليوم. هيسستورिका ميذا. لوند، السويد ٢٠١٦

(٣) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

John Paul Newman, Nationalism.

<https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/nationalism>

(٤) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

محود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربي. دار أسامة، عمان، الأردن ٢٠٠٥.

(٥) للمزيد حول الوحدة الألمانية راجع:

خالد عبد نمال الدليمي: " بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية ١٨٧١ -

١٨٩٠ . مجلة كلية الآداب العدد ٩٧، بغداد، ص ٩٧ - ١٢٩ .

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73460>

(٦) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

- البرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية. ص. ٣٣٦.

Ingmar Karlsson, Roten till det onda. S.14.

(٧) البرت حوراني: المصدر نفسه. المعطيات نفسها، ص. ٣٥٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

(٩) The Editors of Encyclopaedia Britannica, Sykes-Picot Agreement.

<https://www.britannica.com/event/Sykes-Picot-Agreement>

(١٠) حول هذا الموضوع راجع:

نجاة قصاب حسن: صانعو الجلاء. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ص ٢،

٢٠٠٣: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(١١) حول هذا الموضوع راجع:

Jan Hjärpe

الباحث السويدي في الدراسات الإسلامية. ص ١٣ من المقدمة التي كتبها للترجمة

السويدية لكتاب:

T. E. Lawrence, Secret Despatches from Arabia 1939.

عنوان الترجمة السويدية

T. E. Lawrence, Arabien, Lettland , 2006.

(١٢) المصدر نفسه، المعطيات نفسها. ص ١٣.

(١٣) م. س. لازاريف: المسألة الكردية (١٩١٧ - ١٩٢٣). ترجمة عبيد حاجي، دار الرازي، بيروت،

لبنان ١٩٩١، ص. ٢٨٢.

(١٤) حول هذا الموضوع راجع:

نجاة قصاب حسن: صانعو الجلاء في سورية. ص ٢٧٧ - ٢٨٨.

(١٥) فيليب حتي وآخرون: تاريخ العرب، المعطيات نفسها، ص ٩٨٥٥

(١٦) لازاريف: المسألة الكردية، المعطيات نفسها، ص ٢٧٥.

(١٧) رغداء زيدان: لجنة كينغ كراين ومطالب الوحدة والاستقلال.

موقع السورية. نت

<https://www.alsouria.net/content/> - اللجنة - كينغ - كراين - ومطالب-

الوحدة- والاستقلال

(١٨) راجع حول هذا الموضوع:

نجاح قصاب حسن: المرجع نفسه، المعطيات نفسها. ص ٣١٣ - ٣١٥.

(١٩) المرجع نفسه. ص ٣٥ - ٣٩.

(٢٠) للاطلاع على أبعاد وتفاصيل السياسة الفرنسية في ميدان التعامل مع مسائل الطوائف

الدينية والمذهبية إبان مرحلة الانتداب، راجع:

كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر: سورية الإنتدابية، ص ٣٧ - ٨١.

(٢١) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

محمد جمال باروت: التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات

التحول من البدونة إلى العمران الحضري. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ط١، بيروت ٢٠١٣.

(٢٢) نجاح قصاب حسن: المرجع نفسه، المعطيات نفسها، ص ٣٠٨ - ٣٠٨.

(٢٣) للاطلاع على نص هذه الاتفاقية راجع: الملحق.

(٢٤) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

كمال ديب: المرجع نفسه، ص ٧٦ - ٧٧.

ومن بين الأهداف البريطانية لهذا التدخل كان سماح سلطات الانتداب للطائرات

البريطانية باستخدام المطارات السورية لدعم حركة الكيلاني في العراق.

(٢٥) لازاريف: المسألة الكردية (١٩١٧ - ١٩٢٣). المعطيات السابقة نفسه. ص ١٤٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ١٤٥ - ١٤٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٣٠) لويد جورج: حقيقة مفاوضات الصلح. الجزء الأول، ص ٢٠٦. نقلاً عن لازاريف: المسألة

الكردية (١٩١٧ - ١٩٢٣). المعطيات نفسها، ص ١٥٣.

(٣١) لازاريف: المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٢١٤.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.
- (٤١) المصدر نفسه، ٢٧٠.
- (٤٢) المصدر نفسه، ٢٧٠.
- (43) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. Vol. 11 P 98-100.
- عن لازاريف: المصدر نفسه، المعطيات نفسها، ص ٢٧٤.
- (٤٤) لازاريف: المصدر نفسه، المعطيات نفسها، ص ٢٧٤.
- (٤٥) المصدر نفسه، ٢٧٤.
- (٤٦) المصدر نفسه، ٢٧٩.
- (٤٧) لقد واجهتني أثناء عملية البحث عن المصادر والمرجع الخاصة بالاحصائيات جملة صعوبات، تمثلت في تعذر الحصول على الاحصائيات الدقيقة الخاصة بمساحات المناطق الكردية، وعدد السكان فيها، فضلاً عن تلك التي تتصل بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وقد حاولت تجاوز هذه الصعوبات بصورة جزئية من خلال اعتماد الاحصائيات القديمة، والاستناد إلى المعلومات الميدانية، بالإضافة إلى المقارنة والقياس، وما إلى ذلك من خطوات تساعد في بلورة رؤية موضوعية يمكن دعمها مستقبلاً بالمعطيات التي تزيدها دقة، وتجعلها أقرب إلى الواقع. هذا مع الإقرار بالصعوبات المستجدة التي أفرزتها ظروف الحرب والهجرة والنزوح في السنوات الأخيرة.
- (٤٨) أحمد شريف مارديني: محافظة الحسكة، دراسة طبيعية، تاريخية، بشرية، اقتصادية، تحولات، وأفاق مستقبلية. دمشق ١٩٨٦. ص ٢٢٠.
- (٤٩) الأرقام هنا تقريبية. تستند إلى الأرقام الرسمية، إلى جانب آراء العديد من المهتمين. أما بالنسبة إلى الأرقام الرسمية، فيلاحظ أنها تكتفي بإبراز عدد أولئك المسجلين فقط على لوائح المدينة، من دون أن تراعي الوجود الوقعي لأعداد غفيرة من سكان المناطق الريفية التي هاجرت إلى المدينة لأسباب مختلفة. من جهة ثانية، لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام الرسمية لا تأتي على ذكر المواطنين الكرد وحدهم، بل تعتبر الجميع، ما عدا "الأجانب" الذين جردوا من جنسيتهم السورية بناء على الإحصاء الاستثنائي الذي أجري حصراً في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢، في عداد العرب السوريين. كما أنه من جهة ثالثة، تتجاهل الأرقام المعنية وجود الكرد "الأجانب" هؤلاء الذين ترتفع نسبتهم في ديريك- المالكية إلى حد كبير، وذلك مقارنة مع بقية مناطق الجزيرة.
- (٥٠) هذه الاحصائيات لا تشمل إحداث البلديات والتقسيمات الادارية التي كانت بعد عام ٢٠٠٣.

ریجالین کیشا کوردی ل سوریا

پوخته:

پوخته‌دانا بریتانی.فره‌نسی و روسی ب ده‌فهره‌را روزه‌ه‌لاتا نا‌فین د‌زفرت بو نی‌شا سه‌د‌سالا هه‌ژدی.ول قیری ئاماژه دئیته دان ب م‌لم‌ل‌انیا ل‌س‌هر مس‌ری د‌ناف به‌را فره‌نسی و بریتانیان دا ل‌س‌هر ده‌می ناب‌لیونی.ه‌هر وه‌سا ئاماژه دئیته دان بو هه‌لو‌ی‌ستی بریتانی یی پ‌شته‌فان بو ده‌سته‌ه‌لاتا ئوس‌مانی د‌ژی هه‌ومیا ئی‌براهیم پاشای ل‌س‌هر سوریا. و‌خو‌یا بو کو فره‌نسا به‌ری‌خو‌مه‌دا ک‌نارین سوری ولوب‌نانی بتاییه‌تی لی بریتانیا ب پ‌له ئیک به‌ری‌خو‌مه‌دا به‌غ‌دای و‌به‌شی باشور ژ ئیراقی و ده‌فهره‌را ک‌ه‌ندای و مس‌ری. و نه‌فه هه‌می وی چ‌ه‌ندی بو کو ریکین بازرگانی ین کو د‌چ‌ن هند‌ستان بی‌نه پاراستن.

به‌رایکین جه‌نگی جیهانی ئیکی ۱۹۱۴:

که‌له‌ک ته‌گه‌ر هه‌بون بو په‌یدا‌بون جه‌نگی جیهانی ئیکی و ژوان ین گ‌ر‌نگ :

به‌رز بونا هه‌ستی نه‌ته‌وه په‌ره‌ستی و به‌ریکانی د‌بوار پ‌یشه‌سازی داو فروت‌نا وی و به‌ریکانا چه‌ک‌داریک‌رنی و سی‌اسه‌تا دروست‌کرنا هاو‌به‌ی‌مانه‌تیا نه‌فه هه‌می بو ته‌گه‌ری چه‌سپ‌اند‌نا کیانی داگیر‌ک‌رنی و د‌به‌ش‌کرنا ده‌قه‌رین د‌بن ده‌سته‌ه‌لاتا ئوس‌مانیان دا. و بتاییه‌ت روزه‌ه‌لاتا نا‌فه‌راست و کوردستان د‌ناف وان ده‌قه‌ران دا‌بو که که‌له‌ک زیان که‌ه‌شتی ژ ته‌گه‌ری ریکه‌ف‌تنین نیف ده‌وله‌تی که ل داویی بو ته‌گه‌را دا‌به‌ش‌بونا وی ل‌س‌هر چوار وه‌لاتان دا.

رو‌لی بریتانی- فره‌نسی د کیشانا سنوری کوردستانا سوریه (روژ‌ئا‌فا).

ویلایه‌تا موس‌ل و ده‌قه‌رین باشوری روژ‌ئا‌فای کوردستانی به‌شه‌ک بون ژ ده‌قه‌رین فره‌نسی لدو‌یف ریکه‌ف‌تنا سایکس- بیکو لی نه‌ف ریکه‌ف‌تنه‌ها ته‌راست فه‌ک‌رن ژ به‌ر ته‌ما‌کارین بریتانی د ویلایه‌تا موس‌ل دا.

ول سالا ۱۹۲۰ په‌ی‌مانا سی‌شه‌ر هاته ئیم‌زا‌ک‌رن و تیدا کیشا کوردی بایه‌خه‌ک باش و مرگ‌رت د‌به‌شی سیی دا ((کوردستان)) پ‌شتی به‌شی ئیکی و دووی ((ق‌سته‌ن‌تینیه و د‌مریه‌ند)). لی چونکه نه‌ف په‌ی‌مانه باش بدلی بریتانیا نه‌بو ریکه‌ف‌تنه‌ک دی بنا‌فی لوزان هاته ئیم‌زا‌ک‌رن ل‌سالا ۱۹۲۳ و تیدا باب‌م‌تین تاییه‌ت ب‌کوردستانی د سی‌شه‌ری دا هاتن ژیر‌ک‌رن د‌ناف به‌را بریتانیا و تورکیا دا.

وی‌شی ره‌نگی لاپه‌ره‌کی رمش هاته فه‌ک‌رن ژبو کوردان ل سوریا و سی ده‌قه‌رین کوردی هاتن گ‌ریدان ب سوریا فه که ژ ئیک جودانه هه‌ک‌ر ژ باشوری فه به‌ری‌خو‌مه‌دی لی ژ ئالیی با‌کوری فه گ‌ریدایبوون ب‌کوردستانا تورکیا و ئیراقی فه. که که‌له‌ک نه‌ج‌امین خراب هه‌بون هه‌تا روژ‌امه یا نه‌ف‌رو.

به‌ی‌شین سه‌ره‌کی: سوریا، کوردستانا باشور، بریتانیا، فره‌نسا، تورکیا.

The Roots of the Kurdish Issue in Syria and its prospects

Abstract:

The British, French importance traced back to Russian importance in the Middle East to mid-18th century. It particularly refers to the strong French-British conflict over Egypt under Napoleon era, besides, to the supportive British position to the Ottoman authorities in the face of Ibrahim Pasha's campaign against Syria. It was clear that France focused on the Syrian shore and Lebanon in particular; while Britain was very interested in Baghdad and the southern section of Iraq, the Gulf region and Egypt, all for the safety of commercial roads leading to India and the rest of the colonies.

Introductions to First World War 1914

Several factors paved the way for the outbreak of the First World War, the most important ones are the following:

The growing national spirit, the competition in the field of industrial production along with disposal, and the arms race, as well as the policy of alliances. All of these factors led to the crystallization of colonialism, which was embodied in the work for sharing of areas that were under Ottoman rule, especially in the Middle East. Kurdistan was one of the most affected areas by international agreements, which ended up by dividing it into four sections.

Sykes Pico Convention 1916

The secret Sykes-Picot agreement was among Britain and France, and then Russia in which it later joined them but it withdrew as a result of the socialist revolution of 1917. This was the embodiment of the intersection of colonial interests. The various parties have agreed to share areas that were under the authority of the Ottoman Empire.

British-French role in the demarcation of Kurdistan's borders Syria

The state of Mosul, in addition to the southwestern regions of Kurdistan, under the Sykes-Picot Agreement, was a part of the French mandate. But this agreement has undergone several amendments as a result of British ambitions in the state of Mosul as well.

The First World War

The San Remo-Italy conference was effectively inaugurated for the signing of the Treaty of Sevres from the outskirts of Paris on 10th August, 1920. In Sevres, the Kurdish issue in general was of particular importance. This was dealt with in Division III "Kurdistan" after the divisions of "Constantinople".

But it was clear from the beginning that Britain was not satisfied with the Treaty of Sever, which did not put points on the characters completely in terms of colonial schemes, and its desire to control the oil of the region, and then control the way of India.

On the sidelines of the 1921, London Conference, France and Turkey signed an agreement, which was a introduction to draw the Turkish-Syrian border and the south-western region directly.

The 1919 Lausanne Conference ignored the articles on the Kurdish issue of the Sever Treaty, in line with the accountancies of Britain and Turkey.

Thus, a tragic page was opened for the Kurdish reality in Syria, which was the most affected and dark. Under the international conventions, three Kurdish regions in Syria have been annexed, separated from each other, if viewed from the south, but, from the north and east linked to the Kurdistan region of Turkey and Iraqi Kurdistan. This confirms the arbitrariness of the colonial division of the region and the catastrophic dimension of its consequences; these results are exacerbated to this day.

Conclusion

Where are things going in Syrian Kurdish areas? What are the challenges that Kurds will face in the concerned regions? What about the location of the Kurds in general of developments that currently happening, and the possible future on the Syrian file in all its complexities and overlaps? Legitimate questions await answers.

Keywords: *Syria - Syrian Kurdistan - Britain - France - Turkey*